A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.18
18 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

- خطاب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد جوهانيس (تشيكوسلوفاكيا)
السيدة نُصرت بوتو (باكستان)
السيد كور (جامايكا)
السيد أساموا (غانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64191/A ١٣٥٣ش(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا هذا الصباح إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص ، فخامة السيد جورج فاسيليو .

اصطُحب فخامة السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص ، فخامة السيد جورج فاسيليو ، وأدعوه لإلقاء خطابه في الجمعية العامة .

الرئيس فاسيليو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أتقدم إليكم بتهانيّ الحارة على تقلّدكم رئاسة الجمعية العامة ، وأن أعبّر عن شكري العميق للرئيس السابق للجمعية ، السيد دانتي كابوتو ، على ما قام به من أعمال .

أود أيضا أن أعرب عن احترامنا وتقديرنا للأعمال الممتازة التي اضطلع بها الأمين العام ، والذي قرأنا باهتمام شديد تقريره المتعمق الفكر والزاخر بالمعلومات في تصريف شؤون الأمم المتحدة وتعزيز مقاصدها .

عندما اجتمعنا في الأمم المتحدة في نفس هذا الوقت من العام الماضي ، تكلمنا جميعا بأمل بزوغ حقبة جديدة أكثر سلما في الشؤون الدولية . وقد أكدت التطورات السياسية البالغة الأهمية التي وقعت في الاثني عشر شهرا الماضية ، آمالنا في بزوغ عصر جديد . وفي الوقت ذاته ، أصبحنا نعي التحديات الكثيرة التي ظهرت في هذا العصر ، والتي يتعين مواجهتها بفعالية حتى يمكن تحقيق آمالنا وتوقعاتنا الإيجابية بالكامل .

وما برحت العلاقات بين الدولتين العظميين ، وهي المحرّك الرئيسي لظهور تحسن عام في المناخ السياسي الدولي ، مستمرة في التحسن بخطى سريعة متجاوزة توقعاتنا . ونحن لا نبالغ في تقدير الأهمية البالغة التي يتسم بها التحول من المجابهة إلى

التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . هناك اليوم تحسن ملحوظ شامل في العلاقات بين الشرق والغرب نتيجة لظهور فرصة لإجراء الحوار على جدول أعمال موسع خلقه هذا المناخ الإيجابي الجديد ، وقد انجزت قائمة طويلة من اتفاقات نزع السلاح ، كانت تبدو بعيدة المنال منذ أعوام قليلة مضت ، في حين أن التوقعات المرتقبة للمحادثات الجارية بين الشرق والغرب بشأن إجراء تخفيضات في القوات التقليدية والأسلحة الكيميائية والأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، قد تعززت كثيرا ، ولا سيما بعد الاجتماع الناجح الذي عقد هذا الشهر في ومنج بين السيد ادوار شفارنادزي والسيد جيمس بيكر .

نحن نشعر بالتشجيع بسبب الاقتراح الذي أعلنه الرئيس جورج بوش في الجمعية العامة لإجراء تخفيض بنسبة ٨٠ في المائة على الاقل في ترسانات الاسلحة الكيميائية للدولتين العظميين ، بهدف فرض حظر كامل على هذه الاسلحة في مدى عشر سنوات من توقيع معاهدة للأسلحة الكيميائية متعددة الأطراف ، وإزاء الاستجابة البناءة للغاية من جانب الاتحاد السوفياتي .

ونتيجة للتحول من المجابهة إلى التعاون في علاقات الدولتين العظميين ، أصبح الآن عدد من الصراعات في مختلف بقاع العالم على طريق الحل السلمي .

تستهل ناميبيا طريقها الآن بحزم نحو الاستقلال . وقد أسهم اشتراك الامين العام شخصيا بشكل حاسم في عملية استقلال ناميبيا ، التي تمثل نجاحا رئيسيا للأمم المتحدة .

نحن نرحب أيضا باستمرار التقدم نحو تسوية النزاع في الصحراء الغربية ، على أساس خطة السلم التي قدمتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية منذ ما يزيد على عام بقليل .

في أمريكا الوسطى ، نشيد بتكثيف جهود رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لتنفيذ اتفاقية اسكيبولاس الثانية . ونعرب عن تأييدنا القوي للمساعدة التي تقدمها الامم المتحدة من أجل ترسيخ الديمقراطية ووضع حد للتدخل الخارجي في المنطقة .

ومع ذلك ، فالتفاؤل التي تحييه هذه التطورات الإيجابية ، يتأثر بالصراعات والمشاكل التي مازالت تحيق بأجزاء أخرى من العالم .

ففي أفغانستان ، على الرغم من اتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨ ، مازالت الحرب الاهلية مستمرة بلا هوادة ، مما يؤدي إلى سفك الدماء على نطاق واسع وإلى شدة المعاناة بين سكان ذلك البلد . وقد حان الوقت لكي يتحول التدخل الخارجي إلى اهتمام حقيقي بإحلال السلم وقيام المصالحة في أفغانستان ، فشعب أفغانستان يحتاج إلى أدوات يعيد بها بناء بلده لا إلى أسلحة يواصل بها تدميره .

نحن نأسف أيضا لحالة الجمود التي وصل اليها مؤتمر باريس المعني بكمبوديا . فقد أدى الانسحاب الانفرادي للقوات الفييتنامية إلى فتح الطريق أمام تسوية سلمية . ونحن نحث جميع الأطراف المعنية ألا تجعل من توقف المفاوضات بشأن السلم فرصة لبدء جولة جديدة من القتال ، من شأنها أن تحيق بالشعب الكمبودي مزيدا من المعاناة وسفك الدماء .

مازال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بشأن الصراع بين إيران والعراق بعيد المنال على الرغم من أن وقف إطلاق النار المتفق عليه في عام ١٩٨٨ مازال ساريا ، وعلى الرغم من توقف الخسائر في الأرواح . فالسلم الدائم في المنطقة يعتمد على الاتفاق الكامل في تفسير قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وعلى تنفيذه أيضا .

في الشرق الأوسط ، تحتل مشكلتا فلسطين ولبنان المتشابكتان أهمية خاصة بالنسبة لقبرص ، لأن حل هاتين المشكلتين أمر حيوي بالنسبة للسلم في المنطقة . ونحن نؤيد البدء في حوار إسرائيلي فلسطيني ، ونأسف بشدة للحالة المتدهورة في الاراضي المحتلة ، حيث لا تزال السلطات الاسرائيلية ترد على الانتفاضة بإعمال القتل والضرب والاعتقال بصورة متزايدة وعلى نطاق واسع . ونحن نؤكد ضرورة إجراء مفاوضات فعالة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع المراعاة التامة لحق الشعب الفلسطيني للعيش في وطنه في سلام .

نحن نهنئ الرئيس عرفات للحنكة التي أبداها في القرارات التاريخية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للمشكلة الفلسطينية تعترف بالحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني وتضمن الأمن لجميع الدول في المنطقة على السواء . ويجب على شعب اسرائيل ، الذي كان هو نفسه ضحية قرون من الاضطهاد ، أن يسلّم بعدم جدوى سياسة تُنكر على شعب بأكمله تطلعاته للعيش في وطنه في سلم وكرامة .

لقد روعتنا مأساة لبنان ومعاناة شعبه التي تفوق الحد . اننا نرحب بعودة السلم ووقف تفتيت لبنان نتيجة لجهود دول الجامعة العربية واللجنة الثلاثية المعنية بلبنان . وقدمت قبرص كل المساعدات الانسانية الممكنة لعدد كبير من اللبنانيين الذين فروا من بلادهم في الأشهر الأخيرة . ونأمل أن تدرك جميع الأطراف في لبنان عقم الوضع الحالي وأن تضم قواها لإعادة بناء بلدها .

في جنوب افريقيا ، وصل نظام الفصل العنصري إلى نهايته - وهوي يلقى إدانة المجتمع الدولي باعتباره نظاما جائرا بل نظاما عفا عليه الزمن . ونحن نرحب بحذر بالاتجاهات التي تبدو نحو إنهاء نظام الفصل العنصري في أعقاب الانتخابات الأخيرة التي أجريت في جنوب افريقيا ، ونأمل التعجيل بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، ورفع القيود عن ممارسة النشاط السياسي ، وإعادة حرية التعبير والانتقال . ولكننا نود أن نضم صوتنا إلى الأمين العام في قوله بأن تخفيف وطأة نظام الفصل العنصري جزئيا لن يحل مشكلة جنوب افريقيا ، لا في نظر العالم ولا في نظر شعب جنوب افريقيا . فالعدالة لن تتحقق بالكامل إلا عندما يُزال الفصل العنصري بالكامل .

ولا يجوز أن تقاس خطورة الحالة بحجم الإقليم ولا بعدد السكان المتضررين منهـا فحسب ، بل تقاس أيضا بمعايير المبادئ التي تتأثر بها . وإذا نظرنا الى مشكلة قبرص من وجهة نظر المبادئ لوجدنا أنها مشكلة أخلاقية جوهرية ، فهي نموذج واضح لخـرق المعايير المقبولة للسلوك الدولي ، وتنطوي على انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ، ولقرارات المنظمة بشأن قبرص ، ولحكم القانون .

لقد أخضعت قبرص للغزو والاحتلال ، وتشرد ثلث سكانها ، وفرض عليها استعمـار عنيف من جانب مواطني البلد الغازي : تركيا . وما زال هناك ٦١٩ ١ شخصا مفقودين حتى الآن ، واصطدمت جميع محاولات البحث عنهم بالتعنت التركي . ولست أريد بإيراد هـذه الحقائق أن أتبادل الاتهامات مع جارتنا القوية تركيا ، إنما المسألة ببساطة هي وضع قضية قبرص في منظورها الصحيح .

وبدافع من الرغبة الصادقة في إنهاء معاناة شعب قبرص - اليوناني والتركـي على حد سواء - أعربت في أعقاب انتخابي مباشرة عن استعدادي للاجتماع برئيـس وزراء تركيا السيد أوزال ، أو بالرئيس الجنرال أفرين ، لأن بعض جوانب المشكلة القبرصية ، مثل وجود قوات الاحتلال التركية ووجود المستوطنين ، ليس لها حل إلا في أنقرة . وللأسف لم تقبل تركيا العرض الذي تقدمت به حتى الآن .

وقد أسعدنا في الوقت ذاته أن نبدأ محادثات مضمونية مع الزعيم التركـي القبرصي السيد رؤوف دنكتاش على أساس الإجراء الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار . وبعد أكثر من ٨٠ ساعة من المحادثات مع السيد دنكتاش فـي حضور ممثل الأمين العام ، وبعد ثلاثة اجتماعات مشتركة في نيويورك مع الأمين العـام نفسه ، أمكن التوصل في حزيران/يونيه الماضي الى مجموعة من الأفكار عرضها السيـد بيريز دي كوييار على الجانبيـن كمـادة للتفكير من أجل مواصلة المفاوضـات . وعندما عرض الأمين العام هذه الأفكار كان يتصرف في حدود الولاية التي كلفه بها مجلـس الأمن .

وكان رد الفعل من جانب السيد دنكتاش هو رفض الإجراء المتفق عليه بشـأن المفاوضات والاعتراض على ولاية الأمين العام . وقد تجلى موقف السيد دنكتاش أيضا في

القرار الذي استصدره مما يسمى "الجمعية التركية القبرصية" ، والذي رفضه زعماء المعارضة الاتراك القبارصة الذين يمثلون في اعتقادنا أغلبية الرأي العام في تلك الطائفة . وهذا القرار يطالب بسحب الافكار التي قدمها الامين العام كشرط مسبق لاستئناف المحادثات .

ومما يلفت النظر ، أن وزير خارجية تركيا أشار الى هذا القرار في الخطاب الذي ألقاه بالامس ، ولكنه لم يخبركم أن القرار يطالب بسحب الافكار التي قدمها الامين العام ، ويضع شروطا مسبقة مختلفة ومتعددة .

وبهذا القرار فإن السيد دنكتاش يرفض في الحقيقة الاتفاقات التي تمت عام ١٩٧٧ على مستوى عال ، والتي تم التوصل إليها بينه وبين الرئيسين مكاريوس وكيبريانو ، والتي قبلها الجانبان كاساس للمفاوضات الحالية .

وبينما تدعو تلك الاتفاقات الى اتحاد فيدرالي في قبرص ، فإن السيد دنكتاش يطالب الآن بدولة منفصلة كشرط مسبق لحوار جديد . وبينما تعزز الاتفاقات رفيعة المستوى حقوق الإنسان والحريات الاساسية لجميع مواطني الجمهورية ، يتصور السيد دنكتاش نظام فصل عنصري في قبرص ، يقوم على الفصل الكامل بين القبارصة اليونانيين والاتراك في دويلتين منفصلتين .

وبالإضافة الى المزيد من التصلب في الموقف التركي في المحادثات ، جرت تهديدات ومحاولات لتوطين المسلمين القادمين من بلغاريا في المنطقة المحتلة من قبرص . وتهدف هذه التطورات الى خلق أمر واقع جديد من شأنه أن يقوض الجهود الرامية الى حل المشكلة القبرصية . كما أنها تطرح تساؤلات خطيرة عما إذا كان هدف الجانب التركي هو في الواقع إضفاء الشرعية على التقسيم القائم حاليا واحتلال ما يقرب من ٤٠ في المائة من قبرص ، بدلا من السعي الى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . وبالامس وصف وزير خارجية تركيا هذه الاراضي المحتلة بأنها الاراضي "القبرصية التركية" . وهو مؤشر على ما تفكر فيها تركيا . فهذه الاراضي أراضي قبرصية ، وهي تنتمي الى القبرصيين جميعا ولا سيما من عاشوا منهم في ديار أسلافهم لأجيال طويلة قبل أن يطردوا منها بالقوة الغاشمة من جانب القوات التركية .

وقد ألمح وزير خارجية تركيا أيضا الى ما تشتريه الجمهورية من الأسلحة . ماذا تتوقع تركيا منا أن نفعل ؟ أن نظل مكتوفي الأيدي بينما يحشدون هم ٠٠٠ ٣٥ جندي و ٣٠٠ دبابة حديثة الطراز وغيرها من المعدات الحربية المتقدمة ؟ لقد حصلنا على معدات دفاعية تتضمن ١٦ دبابة لما يقرب من ٠٠٠ ١٠ الى ٠٠٠ ١٢ من المجندين الشباب ، وقد عرضنا مرارا وتكرارا نزع سلاح قبرص ، بل طلبنا ذلك وألححنا فيه .

وأنا أتحدى الحكومة التركية قائلا : فلننزع سلاح قبرص ، واسحبوا قواتكم التي تبلغ ٠٠٠ ٣٥ جندي وسنقوم نحن بتسريح قواتنا وتدمير جميع أسلحتنا . وفوق ذلك كله فإنني أؤكد من جديد العرض الذي تقدمت به في العام الماضي أمام الجمعية العامة باستخدام الأموال التي تتوفر بالتالي لصالح تنمية قبرص ، وخاصة الجالية التركية القبرصية التي تدهورت أوضاعها .

إنني أؤكد أننا لا نقبل الوضع الحالي كحل للمشكلة القبرصية ، ولن نقبله ولا نستطيع أن نقبله . فالوضع الذي تنتهك فيه حقوق الانسان ، ويفصل فيه بين الجاليات بالقوة على أسس عرقية ودينية ، وتحتل الأراضي بواسطة دولة أجنبية ، ليس وضعا عادلا ، كما أنه ليس ضمانا لتفادي المنازعات في المستقبل . كذلك لا يستطيع المجتمع الدولي أن يقبل الوضع الحالي كحل لمشكلة قبرص ، لأن جميع الدول تشعر بالقلق الشديد لاحتمالات زعزعة الاستقرار التي ينطوي عليها إضفاء الشرعية على الغزو والاحتلال لأراضي دولة ذات سيادة من جانب جيوش دولة أخرى .

ومن المؤسف خاصة أن يتخذ الجانب التركي هذا الموقف السلبي في وقت يحرز فيه التقدم في تسوية المشاكل الإقليمية على مستوى العالم أجمع بعد عام من المفاوضات الشاقة التي بنيت ، بمساعدة الأمين العام وممثليه ، إن حل مشكلة قبرص أمر ممكن .

وهذا الحل له معالم واضحة . إذ يمكن تنظيم قبرص على نحو فيدرالي وتختص كل جالية بإقليم تحت إدارتها . وتكفل لجميع المواطنين حقوق الانسان والهوية الثقافية والرفاه الاقتصادي . وقد اقترحنا نزع سلاح جمهورية قبرص ، ولا يترك هذا الاقتراح الى جانب تحقيق الشروط الفيدرالية ، مجالا للقلق من جانب القبارصة الأتراك بصدد أمنهم . غير أن الأمن ينبغي أن يسود الجمهورية بأسرها . وهذا يعني أنه لا مجال للعمل على

وجود قوات أجنبية أو حقوق منفردة للتدخل من جانب تركيا . إن حل مشكلة قبرص ممكن ، ونحن نعول الآن أكثر من ذي قبل على أصدقائنا في المجتمع الدولي في ألا يدعوا شيئا يعوق تسوية المشكلة .

وباختصار ، نستطيع أن نقول أن مناخ الثقة الذي يسود بين الدولتين العظميين ، قد عكس الاتجاه الذي كان سائدا في أعقاب الحرب في تناول المنازعات الإقليمية والحروب بالوكالة . فقد فرض هذا المناخ قيودا ملحوظة على اندلاع عداوات جديدة ، وانتقل كثير من المنازعات من ساحات القتال الى مائدة المفاوضات . لكننا ما زلنا نتطلع الى اليوم الذي يكبر فيه حجم الثقة بين الدولتين العظميين الى الحد الذي يعطي مختلف الجهود السلمية الجارية الدفعة النهائية الحاسمة لكي تستكمل بنجاح .

والامم المتحدة لها دور هام ينبغي أن تقوم به لإنجاز المهمة الشاقة المتعلقة بتسوية المشكلات وإحلال السلم في أرجاء العالم التي مزقتها الحروب . ونلاحظ بامتنان إنه نتيجة للتقدم المحرز في تسوية المشكلات ، بدأت أربع عمليات جديدة لصيانة السلم في السنوات الثلاث الماضية ، وهناك ثلاث عمليات أخرى يجري النظر فيها حاليا . ونحن نؤيد بقوة توصيات الامين العام لتعزيز دور الامم المتحدة في ضمان الامتثال لقرارات المنظمة وتحويل الامم المتحدة الى أداة فعالة للحيلولة دون نشوب المنازعات ، وليس العمل على إنهائها فحسب .

والدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، ومنها قبرص ، وهي الدول التي تشكل العمود الفقري للامم المتحدة ، يمكنها أن تسهم إسهاما قيما في الجهود المبذولة لنزع فتيل الصراعات ، وتعزيز دور المنظمة . وقد أكدت مداولاتنا العامة والخاصة التي جرت خلال الشهر الماضي في مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد ، الحاجة الى حوار بناء بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، واستكشاف الوسائل الكفيلة بحل المشاكل السياسية العالمية ، بالإضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا فإننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي تبديه الامم المتحدة بالتنمية الاقتصادية ، وبعدد من المسائل الاجتماعية ذات الطابع العالمي والتي لها آثار سياسية واقتصادية هامة .

إن مكاسبنا في المجال السياسي يمكن أن تقوضها بشكل خطير المظالم والاختلالات الاقتصادية القائمة . وبالرغم من التحسن الذي طرأ على الانتاج والتجارة الدولية خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، فقد استمر تدهور الوضع الاقتصادي للبلدان النامية ، إذ توقف النمو الاقتصادي في العديد من تلك البلدان تحت عبء الديون . وقد قدر مجموع ديون البلدان النامية في آخر ١٩٨٨ بمبلغ ٢٤٠ ١ بليون دولار ووصلت تكاليف خدمة الديون الى مبلغ ضخم هو ١٧١ بليون دولار .

والنتيجة هي النقل العكسي الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة . ووفقا لما ورد في التقرير السنوي للبنك الدولي في آخر الشهر الماضي ، فإن نقل الموارد من البلدان النامية الى كل المقرضين في عام ١٩٨٨ ارتفع الى نحو ٥٠ بليون دولار مقابل ٣٨ بليون دولار في السنة السابقة .

وبينما نرحب بواقع أن مبادرات عديدة لتخفيف الديون قد قدمت مؤخرا ، نود أن نؤكد أن مشكلة ديون العالم الثالث ترجع الى حد كبير الى هبوط أسعار السلع الاساسية والتحرك غير المواتي لمعدلات التبادل التجاري ، وزادت من تفاقمها الاسعار العالية للفائدة . ومن ثم فلن تحل مشكلة الديون حلا نهائيا إلا إذا عولجت هذه المسائل .

وفي اعتقادنا أن هنـــاك حاجة ملحـــة لإجـراء حـوار سياســي حـــول المشاكـــل الاقتصادية . ويمكن أن تهيئ الدورة الاستثنائية للجمعية العامـــة المكرسـة للمسائـل الاقتصادية التي ستعقد في الربيع القادم محفلا فعالا لهـــذا الحـــوار . ونرحب أيضـــا بالجهود الرامية لإحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كوسيلـــة للنهـــوض بـدور الأمـــم المتحدة في معالجـــة المسائل الاقتصادية والاجتماعية . إلا أننـــا نود أن نؤكد علـــى ضرورة إجراء محادثات مباشرة بين البلدان المتقدمة والبلـــدان الناميـــة حول هـــذه المسائل .

ونحن نواجه اليوم مجموعة من المشكلات التي لا تدخل تمامـــا فـــي النطاقيـــن السياسي والاقتصادي ، ولكنهـــا تؤثر فيهما بصورة ملموســة . وهذه المشكلات مشتركـــة بين كل الأمم بدرجـــات متفاوتـــة ، ولذا فإن القضاء عليها يتطلـــب جهـــودا دوليـــة متضافرة . وهناك دور رئيسي يمكن أن تقـــوم به الأمم المتحدة للشروع في هذا العمـــل وتنسيقه .

ومن هذه المشاكل مشكلة اساءة استخـــدام العقاقيـــر . وقبرص تحيـــي الجهـــود المبذولة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتعمل ما في وسعهـــا للإسهام فـــي حظر تجارة المخدرات . إلا أننا نؤكد على ضرورة معالجة هذه المشكلة التي تنامت الـــى حد أصبحت معه تهدد البنية الاجتماعية بكاملها لبعض البلدان ، ليس فقط بمحاولة وقـــف العرض ولكن أيضا بمحاولة القضاء على الطلب .

إن الفطرة السليمة وليس القوانين الاقتصادية وحدها تجعلنا ندرك أن الطلـــب يولد العرض ، وإن محاولة وقف العرض فقط في ظل ظروف كهذه تزيد من الأرباح الناتجـــة عن الانتاج والتوزيع . وعلينا إيجاد الوسائل الكفيلة بخفض هذه الأرباح بل والقضـــاء عليها ، واضعين في الحسبان دوما أن الإدمان مرض وليس جريمة . وفي الوقت نفسه ، يجب الاستمرار في سعينا لتعرية وإعاقة آليات تنظيف أرباح المخدرات عـــن طريق البنـــوك وغيرها من القنوات .

وآفة الإرهاب تكون أحيانا نتيجة فرعية لتجارة المخدرات . ونحن نؤكد على أهمية تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث المتعلقة بالكشف عن المتفجرات أو الأدوات الأخرى التي يستعملها الإرهابيون ، ونؤيد قرار مجلس الأمن ٦٣٨ (١٩٨٨) الذي يدين خطف الرهائن ويدعو الى إطلاق سراحهم جميعا .

وستكون إنجازاتنا الأخرى في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية بلا جدوى إذا لم ننجح في معالجة الأزمة الايكولوجية القاسية التي يواجهها كوكبنا . فليست هناك غير أرض واحدة ، وهي الموئل الوحيد للإنسان وليس ثمة سواه . هناك حاجة ماسة لربط الإدارة الاقتصادية بالإدارة الايكولوجية ، وربط اعتبارات الربح والانتاج بالاعتبارات البيئية .

ونحن نرحب بالاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء راجيف غاندي في مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد ، ودعا فيه لانشاء "صندوق حماية الكوكب" . ونحن نوصي بأن تهتم الجمعية العامة بهذا الاقتراح ، وأن تطرحه للبحث واتخاذ إجراء . وفي وقت مبكر يرجع الى عام ١٩٧٢ ، انتبهت الأمم المتحدة ، في المؤتمر المنعقد بشأن البيئة البشرية الى ظهور مشاكل بيئية . وبإمكان المنظمة أن تسهم بصورة ملموسة في وضع سياسة بيئية متكاملة لمعالجة مشاكل مثل التخلص من النفايات السامة أو الخطرة ، واستنزاف طبقة الأوزون ، والتصحر . ونحن نشيد بالدراسة المشتركة التي يجريها حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حول التغير المناخي وآثاره البيئية والاقتصادية ، وكذلك الدراسة الخاصة التي تجريها الأمم المتحدة حول مسائل بيئية أساسية ، من بينها الصلة بين البيئة والتنمية .

إننا نشهد اليوم ، كما شهدنا في الوقت الذي قامت فيه الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية ، انبعاث أمل جديد . أمل الإنسان في الجانب الأفضل للطبيعة البشرية ، والأمل في انتصار السلام على الحرب ، والتعاون على الصراع ، وحقوق الانسان على الطغيان ، والعقل على الهمجية والأمم المتحدة تجسد هذه المثل وهي أفضل الفرص المتاحة لنا للعمل معا كمجتمع دولي ، على أساس المبادئ والمصالح المشتركة ، من أجل تحقيق تلك المبادئ .

ولنعمل في السنة القادمة بعزم لإنهاء الصراعات ، ولنعزز فهمنا للطبيعة المشتركة للكثير من مشاكلنا . ولنعمل على توسيع الاحترام للقانون الدولي وتعزيز نظام أخلاقي عالمي . وفي الختام ، أود ألا ينسى الاعضاء أن ثمن الفشل في تحقيق هذه الاهداف سيكون باهظا لا يستطيع أحد منا تحمله ، بينما يعود النجاح بالنفع علينا جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الهام الذي أدلى به .

اصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد جوهانيس (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمح لي أن أهنئك ياسيدي الرئيس على انتخابك رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، وأن أعرب لك عن اقتناعي بأن مداولات الجمعية العامة الحالية ستتمخض بفضل توجيهاتكم عن نتائج مثمرة .

في عالمنا المتناقض والمعقد تعزّز الأمل على نحو لم يسبق له مثيل في العصر الحديث في إعادة هيكلة سلمية للعلاقات بين الدول تصطبغ بصبغة ديمقراطية وإنسانية وغير عسكرية . وبعد عقود من الإجحاف والتوتر والمجابهة ، نتعشم أن يصدق اعتقادنا بأن حقبة جديدة آخذة في الظهور تُحل فيها المسائل المثيرة للنزاع بالوسائل السلمية فقط وبالحوار من أجل تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول .

وعلى الطريق إلى هذا العالم الأفضل مكان فريد للأمم المتحدة . إننا نقدّر مشاركتها النشطة في إحداث التغيرات الإيجابية في التطورات الراهنة ، كما نقدّر الدور الهام الذي قام به في هذا الصدد السيد خافير بيريز دي كوييار ، الأمين العام .

أظهرت تجارب العامين الماضيين مدى أهمية تطوير وظائف الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والأزمات الدولية . وتعزيز هذا الدور الوقائي لمنظمتنا يشكل طريقا معقولا لزيادة فعاليتها في صون السلم والأمن . والاقتراحات الهامة والملهمة ، التي استمعنا إليها هنا في هذا الإطار في بيان السيد ميخائيل غورباتشوف الذي ألقاه العام الماضي ، لا تزال الآن موضوع الساعة كما كانت في ذلك الوقت .

وفي عصر الفضاء والذرة الراهن ، من الضروري أن تقام العلاقات الدولية على مبادئ أخلاقية راسخة الجذور . وفي العام الذي يُحتفل فيه بالذكرى السنوية المائتين للثورة الفرنسية العظيمة ، التي ورثتها وأثرتها إثراءً كبيرا ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة في روسيا ، فإننا لا نتذكر مُثُل الاستنارة فحسب ، بل نتذكر أيضا الرسالة الإنسانية التي حملها أتباع هذا الإنجاز العظيم لتحرير الإنسان . إنها رسالة

الذين يرون في أفق الغد مجتمعا دوليا تصبح فيه قواعد الأخلاق والعدالة البسيطة ، التي تسترشد بها العلاقات المتبادَلة بين الشعوب ، أسمى القوانين التي تُطبق على الدول .

هناك جوانب هامة معينة في التطورات الحالية تمدنا بالشجاعة والأمل في أن تصبح هذه المُثُل النبيلة أمرا واقعا . فقد أمكن تحسين المناخ الدولي وتلاشي أخطار الحرب النووية . ونرى اليوم انحسار الريبة والشك التقليديين . وتم إحراز أولى النتائج الملموسة في ميدان نزع الأسلحة النووية . ويوجد تفهم متعاظم باطراد للحاجة الى العمل سويا لإيجاد حلول للمشاكل العالمية الحساسة التي تواجهها البشرية . وفي هذا الصدد وفرت المحادثات الأخيرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، التي جرت في ولاية وايومي ، زخما جديدا . وقد ازداد دور حركة بلدان عدم الانحياز . والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر القمة التاسع الذي انعقد في بلغراد تساهم إسهاما هاما في التطورات السلمية في العلاقات الدولية .

إذا كنا نريد البقاء للحضارة الإنسانية في ظل ظروف التهديد بالكارثة النووية ، وعلى ضوء الترابط والتكافل المتزايد باطراد بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية ، ويتعين على جميع الدول اتخاذ مواقف جديدة ونهج غير تقليدية تنبثق من أولوية قيم الإنسانية العالمية ، ومن فلسفة التفكير السياسي الجديد .

نحن متفائلون ، إلا أننا ننظر إلى الحالة الدولية نظرة واقعية . إنها لا تزال معقدة . فليس بمقدور الجميع الآن أن يتقبل فكرة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخالٍ من العنف . ونُهج المجابهة لا تزال قائمة ، ولا تزال تُبذل جهود لتبرير مذهب الردع النووي ، كما أن عناصر الضغط ومحاولة تلقين الآخرين دروسا لا تزال تحوم في الأفق .

إن المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية شديدة الترابط اليوم ولا يمكننا حلها إلا إذا عملنا سويا وعلى نحو شامل . وبناء عليه ، شاركت تشيكوسلوفاكيا في تقديم مبادرة البلدان الاشتراكية التي تستهدف الأخذ بنهج

شامل إزاء المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . فالأمن المشترك وحده هو الذي يخدم مصلحة الجميع . وقد أصبح نزع السلاح والتنمية والبيئة هي عناصره العضوية . كما أن الأمن المشترك يتدعم بالتعاون الشامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ، وبتطوير الاتصالات الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان . وفي نفس الوقت ، فإننا ننطلق من مبدأ التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وغيره من المعايير الدولية .

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة وشعارها الإيمان بالحاجة إلى بناء نظام عالمي يقوم على أسس قانونية وعادلة راسخة . وعملية تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا على مدى أربعة عقود عملية لم يسبق لها مثيل في التاريخ . ولكن ، هل أصبحت أداة فعالة حقا لتنظيم سلوك الدول والعلاقات بينها ؟ هناك تحدٍّ ضخم وصعب لا يزال يواجهنا - ألا وهو الحاجة إلى تدعيم دور القانون الدولي وتطوير آليات دولية لتنفيذه .

يمكن تيسير تحقيق هذه الأهداف تيسيرا كبيرا من خلال عقد القانون الدولي الذي اقترحته حركة بلدان عدم الانحياز . كما أن الاستخدام الأوسع لمحكمة العدل الدولية عامل هام أيضا . وقد قبلت تشيكوسلوفاكيا بالفعل ولاية المحكمة في حوالي عشرين معاهدة متعددة الأطراف ، ونعتزم أن نضيف إليها المزيد .

كانت تشيكوسلوفاكيا من أول ضحايا النزعة التوسعية للفاشية الالمانية التي أشعلت الحرب العالمية الثانية منذ ٥٠ عاما . وقد تلقينا درسا بالغ الاهمية من هذه المأساة التي كانت أفظع مأساة في التاريخ البشري . وأية محاولة لتغيير نظام ما بعد الحرب في القارة الاوروبية ، أو التشكيك في الحقائق السياسية والاقليمية القائمة ، ستكون مخالفة لوثيقة هلسنكي الختامية وتهدد بأوخم العواقب على السلم والاستقرار في أوروبا ، بل وفيما وراءها . وبجهودنا المتضافرة وحدها سنتمكن من منع وقوع فظائع الحرب مرة أخرى .

وللقارة الاوروبية دور هام في المحاولات الرامية الى إقامة نظام عالمي للسلام . ففي هذا الجزء من العالم يوجد أكبر تجمعين عسكريين وسياسيين ، وأهم اتحادين متكاملين بين الدول . والتطورات الجارية فيه تساعد على تعزيز الاتجاهات المواتية في العلاقات الدولية . فوثيقة فيينا الختامية ، وقيام علاقات بين مجلس التعاضد الاقتصادي وبين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، والمفاوضات بشأن القوات التقليدية وتدابير بناء الثقة ، والحوار الجاري في إطار البعد الانساني لعملية هلسنكي ؛ كل هذا يدلل على الفرص العظيمة المتاحة للتعاون بين الدول الاوروبية . وقد كتب المفكر الانساني التشيكي العظيم جان آموس كومينيوس الذي سيحتفل بمرور ٤٠٠ عام على مولده في عام ١٩٩٢ : "إن خير دليل على عظمة الإنسان هو ثمرة ما يصنعه بيديه ، وما يبدعه بعقله ، وعندما يفهم قادة الامم ذلك لن تكون ثمة حروب بعد الآن" . وفي رأينا أن هذا الفهم تحقق بالفعل . ونعتقد أن سكان قارتنا العريقة سيتمكنون من جعلها بيتا مشتركا يقوم على تنوع الانظمة الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى احترام الحقائق الاقليمية والسياسية القائمة ، وعلى حق كل أمة في السيادة وتقرير مصيرها بحرية .

ويتطلب هذا التطور ، أولا وقبل كل شيء ، خفض القوات التقليدية من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال ، والإزالة التدريجية لأسلحة التدمير الشامل ، ودعم الوظائف السياسية لحلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، وتعزيز الثقة العامة في أنحاء

القارة . وقد تم التعبير عن هذا بوضوح في الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو في الاجتماع المنعقد في بوخارست في وقت سابق من هذا العام .

ونحن نسعى لأن تكون الامكانيات العسكرية للدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا متناسبة مع احتياجات الكفاية المعقولة ، وأن تكون قواتها المسلحة ذات طبيعة دفاعية فحسب . والمقترحات المقدمة من حلف وارسو ، والخطوات المقابلة التي اتخذتها دول منظمة حلف الأطلسي لهي أساس مناسب لإجراء مفاوضات جديدة في فيينا . وفي اعتقادنا انه إذا توافرت الارادة عند كلا الجانبين ، أمكن توقيع اتفاق مبدئي على أعلى مستوى في وقت لا يتجاوز العام القادم .

وهناك حاجة عاجلة لبدء مباحثات بشأن الأسلحة النووية التكتيكية . وينبغي أن ينطوي هذا على حلول مرحلية ، بحيث يكون الهدف في المرحلة الأولى هو التوصل إلى اتفاق بشأن خفض تلك الأسلحة بحيث يصبح مجموعها متساويا لدى الجانبين . ونود في هذا السياق أن نذكّر بالاقتراح الذي قدمته جمهورية تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية والجمهورية الديمقراطية الألمانية في نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن إنشاء ممر في أوروبا الوسطى يخلو من الأسلحة النووية .

وقد اتخذنا ، شأن غيرنا من دول حلف وارسو ، تدابير هامة من طرف واحد لخفض وحداتنا العسكرية . فأنقصناها بمقدار ١٢ ألف جندي ، واستغنينا عن ٨٥٠ دبابة ، و ١٦٥ حاملة جنود مدرعة ، و ٥١ طائرة عسكرية وأخرجناها من الخدمة . وسنخفض خلال هذه السنة انتاج العتاد الحربي بنسبة ١٦ في المائة ، وسيصل الخفض في السنة القادمة إلى ٢٥ في المائة ، وسنستمر في هذه العملية . ونحن نقوم بخفض الانفاق العسكري في ميزانية ١٩٨٩-١٩٩٠ بنسبة ١٥ في المائة . كما نفكر في إنقاص مدة الخدمة العسكرية .

ومن أجل تعزيز الثقة والأمن ، فإننا على استعداد للتوسع في اتفاقات استكهولم ، وأن نعتمد ، على أساس متبادل ، جيلا جديدا من تدابير المعلومات ، والمراقبة والتحديد التي تنطبق على كل فروع القوات المسلحة .

إن إسهامنا المحدد من أجل قيام عالم أكثر أمنا وسلما ، وبناء البيت الأوروبي المشترك ، يتمثل في مبادرة خلق منطقة للثقة والتعاون وعلاقات حسن الجوار على طول خط التماس بين حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وهي المبادرة التي قدمها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي السيد ميلوس جاكيس . ونود أن ندعم الاتجاهات الجديدة في العلاقات بين التجمعين العسكريين السياسيين ، ونبحث عن كل ما يوحدنا ، ونستفيد به .

وفي المجال السياسي ، فإننا نقترح إجراء حوار شامل منتظم بين البرلمانات ، والحكومات ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات الاجتماعية ، والمؤسسات غير الحكومية . كما أننا نعمل من أجل اعتماد تدابير تهدف إلى زيادة تعزيز الثقة بما يتجاوز إطار وثيقة استكهولم ، وذلك مثلا عن طريق إنقاص القوات المرابطة في المنطقة المقترحة . كما نرغب أيضا في تنشيط التطور الديناميكي لعلاقاتنا الاقتصادية ، وتهيئة الأوضاع المؤدية إلى أشكال جديدة من التعاون . كما أننا نولي اهتماما كبيرا للجانب البيئي من المبادرة ، ونسعى إلى إيجاد نظام وآلية للتعاون المتعدد الأطراف في تبادل المساعدة للمحافظة على نقاء الهواء والماء والثروات الطبيعية التي نشترك فيها مع جيراننا . وفي المجال الانساني أيضا ، نود أن نخلق الظروف المواتية للتفاهم والمعرفة المتبادلين .

والواقع أن هذا الاقتراح ليس موجّها إلى البلدان الواقعة على خط التماس بين المجموعتين وحدها ، بل أن اشتراك دول أخرى ، ومنها الدول المحايدة ، سيزيد من أهميته . ولذلك ، فهناك فرصة للتقدم في تشكيل علاقات نوعية جديدة ، وبذلك نسهم في خلق مزيد من التحسن في المناخ السائد في أوروبا .

ونحن ننطلق في سياستنا من الرأي القائل بأن نزع السلاح هو من المهام ذات الأولوية في عصرنا الحاضر . وبعد التوصل إلى المعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بإزالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى - التي كان لتشيكوسلوفاكيا دورها في إنجازها -

تنفس العالم الصعداء ، ولكن لاتزال هناك خطوات حاسمة ينتظر اتخاذها لجعل عملية نزع السلاح عملية لا رجعة فيها . وقبل كل شيء ، فلابد من نجاح المفاوضات الخاصة بخفض ٥٠ في المائة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . كما نرى أنه لابد من الامتثال لمعاهدة عام ١٩٧٢ بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالنص الذي وُقّعت به .

إن التقدم الذي أُحرز في المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للحد من التجارب النووية ووقفها ، والذي أُبلغنا به من فوق هذا المنبر ، من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة لحسم هذه المسألة الرئيسية . ونحن نقدّر استعداد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاستئناف تجميد تجارب الأسلحة النووية ، ويحدونا الأمل أن تستجيب الولايات المتحدة على نحو إيجابي .

لاتزال الحاجة ملحّة لتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومما يؤدي إلى تعزيز التوصل إلى هذا الهدف أن يوقف ثم يحرّم إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح وأن يوقف انتشار تكنولوجيا القذائف القتالية . ومما يسهل تدعيم نظام هذه المعاهدة تسهيلا كبيرا أن تُحترم المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وأن تُنشأ مناطق جديدة مماثلة . ويظل من المهام الهامة توفير حماية يعوّل عليها تقي المرافق النووية المدنية من الهجوم .

كما يجب إيلاء اهتمام خاص للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل والكامل للأسلحة الكيميائية والقضاء على المخزون منها على غرار ما دعا إليه مؤتمر باريس الذي عُقد هذا العام ودعت اليه مفاوضات كانبيرا الأخيرة . ونحن نرحب بتقديم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اقتراحاتهما من فوق هذه المنصة منذ بضعة أيام ، وهي اقتراحات من شأن تنفيذها إعطاء إشارة باتخاذ خطوة هامة نحو القضاء على هذه الأسلحة البربرية .

في هذا العام ، زادت تشيكوسلوفاكيا من جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف ، كما تبيَّن من البيان المتعلق بذلك الذي أدلت به الحكومة التشيكوسلوفاكية في كانون الثاني/يناير الماضي . وقد قمنا بتجربة وطنية للتحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة المدنية التشيكوسلوفاكية وأعددنا أيضا مرحلة دولية لهذه التجربة . وأكدنا من جديد أن بلدنا لا يمتلك أسلحة كيميائية وانه لا وجود لمثل هذه الأسلحة على أراضينا ، ونشرنا البيانات الضرورية عن صناعتنا الكيميائية في آب/ أغسطس . وتظل لمقترحاتنا التي طرحناها خلال الأعوام من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى أهميتها الباقية ، فهي مقترحات يمكن أن تسهِّل ، بطريقتها الخاصة ، إبرام اتفاقية عالمية .

ونحن نحبذ أيضا التعجيل بإجراء مفاوضات لمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ووضع برنامج لاتخاذ تدابير عملية لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . فمما لا يمكن إنكاره أن الوقت قد حان لوضع نظام دولي للتحقق من عدم وزع أسلحة في الفضاء الخارجي ، وإنشاء وكالة عالمية لمراقبة الفضاء .

كما نؤيد دراسة مقترح "السموات المفتوحة" ، الذي نعتبره أحد سبل تعزيز الثقة وبناء تدابير الأمن دراسة جادة . وإذا ما استكملنا ذلك بأراضٍ مفتوحة وبحارٍ مفتوحة وفضاء مفتوح ، أمكن أن يفضي المقترح إلى إيجاد نظام عالمي للانفتاح الشامل .

إن إحدى النتائج الايجابية الأولى لعملية نزع السلاح الجاد هي أيضا التحويل التدريجي لجزء من الانتاج الحربي لأهداف مدنية . وفيما يخصنا ، وضعنا خطة وطنية لاستخدام الطاقات التي تتوافر نتيجة لتحريرها من انتاج الأعتدة القتالية . ونحن نؤيد الفكرة الداعية إلى أن يصبح هذا الأمر موضع استشارات دولية ، تشمل التشاور داخل نطاق الأمم المتحدة .

إن التسوية السلمية للمنازعات بالوسائل السياسية على أساس عادل أمر ضروري لحماية السلام والأمن والتعاون المثمر في العالم . ونحن نؤمن بأنه من الممكن تحقيق تقدم أكبر في مجال القضاء على بؤر التوتر القائمة منذ أمد بعيد . وتدل الخبرة على أن الأمم المتحدة يمكن أن تسهم إسهاما هاما في هذا المجال .

عن طريق ما وُقّع من اتفاقيات في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، تسنّى توفير الشرائط الأساسية الحقيقية اللازمة للتوصل إلى حل للصراع في الجنوب الافريقي . وقد فوّضت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أيضا مراقبيها ضمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بناميبيا . وبهذا ، نكون قد دللنا أيضا على دعمنا الكامل للمرحلة الانتقالية لناميبيا نحو الاستقلال . يجب ألا يخفف المجتمع الدولي ضغطه على جنوب افريقيا . وستتاح فرصة إضافية مناسبة لذلك بالتأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر . فالفصل العنصري يجب استئصاله .

إننا نقدّر الدور الذي قامت به الأمم المتحدة حتى الآن في مجال الوساطة توصُّلا إلى اتفاقيات جنيف المتعلقة بأفغانستان . إلا أنه من الضروري ، بطبيعة الحال ، أن تنفذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقيات بعد انسحاب القوات السوفياتية ، وأن تهيَّأ الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي للحالة ووضع سياسة للمصالحة الوطنية . وذلك هو ما يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط فيه . ونحن ندعم دعما كاملا مقترحات حكومة أفغانستان التي ترمي للتوصل إلى هذه الأهداف .

تتطلب الحالة المعقَّدة في الشرط الأوسط عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بصفة عاجلة . وتؤكد الحاجة إلى ذلك أيضا المناقشة العامة التي دارت حتى الآن . فالطريق إلى حل هذا الصراع يكمن في الاعتراف بتوازن المصالح واحترام الحقوق المشروعة لجميع الأطراف في الاختيار الحر للعملية الانمائية . والانتفاضة في الأراضي المحتلة دلالة واضحة على ارادة الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التغاضي عنها على الإطلاق . إن السياسات الواقعية لمنظمة التحرير الفلسطينية تحظى بدعمنا القوي .

ونعرب عن أملنا في إيجاد حل نهائي سلمي وعادل للصراع بين إيران والعراق .

تكمن إحدى الخطوات الهامة نحو تسوية المشكلة الكمبودية في انسحاب القوات الفييتنامية . ونحن نؤيد سياسة المصالحة الوطنية التي ستهيئ الأساس لكمبوديا المستقلة والمحايدة وغير المنحازة . ومن المفيد استئناف المفاوضات في باريس حول المستقبل السلمي لذلك البلد .

ونؤيد تأييدا كاملا اقتراحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ببدء حوار بنَّاء بين الشمال والجنوب لتدعيم التفاهم والسلام في شبه الجزيرة الكورية .

كما نرحب بمبادرات بلدان أمريكا الوسطى الخمسة الهادفة إلى الحل السلمي للحالة في تلك المنطقة . ونود أن نثني بصفة خاصة على السياسة البنَّاءة لحكومة نيكاراغوا . ونتطلع إلى التنفيذ التام لاتفاقات تيلا والتزام الأمم المتحدة باعتبارهما مسارا نحو تسوية المشكلة .

تجلّى التعبير عن دعم تشيكوسلوفاكيا القوي لحل قضية قبرص سلميا عن طريق المفاوضات بين الطائفتين في الاجتماع الذي عُقد بين الممثلين الرئيسيين لثمانية أحزاب سياسية قبرصية في براغ في أيار/مايو .

ونرحب بالمفاوضات بين بلدان القرن الافريقي وكذلك بمبادرة اثيوبيا الجديدة المتعلقة بالتنمية السلمية لذلك البلد .

لقد شرعنا في إجراء تغيرات اجتماعية عميقة في بلدي . فنحن نقوم بعملية إعادة هيكلة لكل مناحي الحياة في مجتمعنا وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بهدف تعزيز الاشتراكية وتحسينها والاستفادة بصورة كاملة من امكانياتها الانسانية . وفي هذه العملية ، نستفيد بخبرة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . لقد وضعنا نصب أعيننا هدفا صعبا هو إعادة هيكلة المجتمع بكل ما ينطوي عليه ذلك من تعقيدات دون الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

والهدف الذي نسعى إليه هو التوصل إلى مجتمع عادل بصورة حقيقية وفعّال من الناحية الاقتصادية يقوم اقتصاده على العلم والتكنولوجيا المتقدمين ، مجتمع ذي مستوى رفيع للمعيشة وضمانات اجتماعية قوية ونظام سياسي ديمقراطي راسخ يمكّن جميع المواطنين من تنمية امكانياتهم الفردية بما يتسق ومصالح المجتمع . إننا نعتبر أن الاشتراكية تعتمد على نشاط البشر القوي الخلاق . تنبني إعادة الهيكلة على أساس ما حققناه في الماضي ، على أساس التقاليد التقدمية والديمقراطية لشعبنا . وترتكز على روابط التحالف ، وتسعى إلى تدعيم الثقة والتعاون مع جيراننا ومع الدول الأخرى أيضا .

إن التغيرات التي تحدث في البلدان الاشتراكية تولّد ظروفا مواتية للارتفاع بالتعاون الدولي إلى مستوى كيفي جديد . وهذا ينطبق انطباقا تاما أيضا على العلاقات الاقتصادية الدولية التي يجب أن يكون تحسينها على أساس برنامج من المساواة الدائمة ومبادئ عدم التمييز والمنفعة المتبادلة .

إن الحالة الدولية الراهنة ليست مؤاتية البتة . فهناك العديد من المشاكل الخطيرة التي لاتزال قائمة في الاقتصاد العالمي ، وبعض هذه المشاكل يسوء يوما بعد يوم . فلاتزال الاختلالات وانعدام الثقة بشأن التنمية في المستقبل مستمرة . والفجوة ما بين البلدان المتقدمة والنامية مازالت تزداد اتساعا . وقد بلغت مديونية العالم النامي حدا خطيرا .

بمقدور الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما هاما في حل هذه المشاكل الحاسمة وتخفيف حدتها . وينبغي أن ينعكس المناخ السياسي المواتي انعكاسا ملموسا على العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي هذا الصدد ، سيكون بوسع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في نيسان/ابريل من العام القادم ، وكذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية للأمم المتحدة للعقد القادم ، أن تضطلعا بدور هام . ونحن ، من جانبنا ، على استعداد لاتخاذ كل الخطوات اللازمة في ذلك الشأن .

إن العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون العلمي والتكنولوجي لا يمكن تحسينها ما لم يتحقق القضاء على جميع أشكال الضغط والاستغلال والتمييز . فهذا هو السبيل المؤدي إلى تحقيق أمن أفضل في هذه العلاقات . وتعزيز وظائف الأمم المتحدة بقدر يتيح لها أن تستبصر سلفا بحالات الطوارئ في مجال التنمية الاقتصادية العالمية وتمنع حدوثها أمر من شأنه أن ييسر النهوض بهذه المهمة .

سنواصل إيلاء اهتمام مستمر للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة . وفيما يتعلق بمساعدتنا لهذه البلدان فهي تتعدى ١ في المائة من دخلنا القومي .

تعدّ حماية البيئة من أكثر المشاكل العالمية إلحاحا في يومنا هذا . فالانسجام ضروري في العلاقة ما بين الطبيعة والحكمة الانسانية . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق العمل المشترك من جانب جميع البلدان وفي أوسع نطاق ممكن . ونحن مصممون على المشاركة بنشاط في هذه المساعي على الأصعدة الدولية والاقليمية ودون الإقليمية .

ولقد قدمنا في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، بالاشتراك مع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مشروع قرار في مجال حماية البيئة . ويشمل الاقتراح الذي أعددناه للتقديم في هذه الدورة ، والذي يتعلق بتعزيز التعاون في مجال مراقبة الأخطار البيئية وتقييمها وتوقع حدوثها والمساعدة في حالات الطوارئ ، نتائج المشاورات التي أجريناها مع بلدان عديدة . وينبني الاقتراح على الحقيقة الماثلة في أن هناك وعيا متزايدا بالخطر الحقيقي الذي ينطوي عليه وقوع حالات بيئية غير متوقعة لا تعرّض للخطر أمن البلدان فحسب بل وتهدد بقاء البشرية ذاته .

إن إرساء مجموعة من المبادئ التي تحكم السلوك البيئي للدول ينبغي أن يكون من الإسهامات الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ ، والذي نؤيد عقده تأييدا راسخا .

يستهدف الاقتراح الذي طرحه رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ، السيد لاديسلاف أداميك حل المشاكل البيئية . وانطلاقا من ذلك ، عقد الممثلون الحكوميون المسؤولون عن البيئة في تشيكوسلوفاكيا وفي ستة بلدان مجاورة مؤتمرا بهذا الخصوص في براغ خلال هذا العام ، حضره ممثلون للمجموعة الاقتصادية الأوروبية واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومجلس التعاضد الاقتصادي . وفي المذكرة التي اعتمدت أُرسيت مبادئ للعمل الذي يتعين القيام به لتعزيز التعاون الدولي ، الأمر الذي ينوي المشاركون في المؤتمر أن يحددوه على نحو أكثر تفصيلا . ونود أن نعقد في وقت مناسب اجتماعا في عاصمتنا لرؤساء وزراء البلدان المشاركة . ونتوقع أيضا أن يسفر اجتماع صوفيا المقبل المعني بحماية البيئة عن نتائج ملموسة ويساعد في تطوير التعاون الذي تدعو إليه الحاجة بشدة في أوروبا .

خلال السنوات الأخيرة ، أتاحت الجهود المشتركة امكانية اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة ابتعادا عن موقف المواجهة صوب الحوار فيما يتعلق بالمسائل الانسانية وحقوق الانسان . وقد أُكد على دور الأمم المتحدة المتعاظم في هذا الصدد في مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل التي يجرى الإعداد لها الآن . وينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تعمل على إنجاح هذه المبادرة الهامة التي طرحتها جمهورية بولندا الشعبية .

إن مكانة الانسان ووضعه في المجتمع مسألة باتت تحظى باهتمام متزايد في العالم . فقد أدخلت عملية توحيد أوروبا مفهوما جديدا ، هو البُعد الانساني ، في الممارسات الدولية . ونحن نرى أن تنفيذها يجب أن يُعطى ، تدريجيا ، طابعا عالميا .

لقد وصل الكفاح ضد المخدرات إلى مرحلة حرجة ، ونحن مستعدون للمشاركة فيه بشكل فعال .

وفي إطار اتخاذ تدابير عملية وفعالة لمنع الارهاب الدولي ، قدمت تشيكوسلوفاكيا ، بالاشتراك مع بريطانيا العظمى ، مبادرة في الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدني تقضي بوضع اتفاقية دولية بشأن منع إساءة استخدام التفجيرات البلاستيكية لأغراض إرهابية . ونشعر بالارتياح إزاء التأييد الذي حظيت به هذه المبادرة من جانب مجلس الأمن ومجلس المنظمة الدولية للطيران المدني والعديد من الدول الأعضاء ، هذا العام . ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان للتوصل إلى نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن .

إن الحاجة تقتضينا جميعا أن نجد حلا للمشاكل الصعبة . فالعمليات العديدة التي كانت تنفذ على صعيد وطني فقط منذ زمن قصير باتت مما يُنظر فيه الآن في إطار دولي . فهي تمس حياة كل بلد على حدة والمجتمع الدولي ككل . وإذا تسنّى لنا تنفيذ هذه العمليات تنفيذا سليما ، سيكون بوسعنا أن نضمن لا بقاء البشرية وحده ، بل ورخاءها أيضا . وللأمم المتحدة دور لا بديل له تؤديه في الحث على تنسيق هذه الجهود . وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة التي تتيحها لنا التغيرات الايجابية الحادثة في عالمنا اليوم والتفاهم المتزايد في العلاقات الانسانية .

ونحن واثقون من أن الأمم المتحدة ستنهض بمهمتها التاريخية . غير أن ذلك يتطلب حوارا عمليا وبنّاءً وتوافرا للارادة السياسية لدى الدول الأعضاء حتى تتمكن الاستفادة من جميع الفرص التي تهيؤها المنظمة . ولذلك ، دعونا نتفادى المواجهة والمنازعات غير المجدية هنا . بل ودعونا نزداد تصميما على تحديد ما يربط بيننا ،

لا ما يفرقنا . ودعونا نركز على حل المشاكل التي تمس حياة ورخاء جميع الشعوب . فالدول ، مثلما تمتلك الوسائل التي تتيح لها تدمير بعضها البعض ، تمتلك أيضا الامكانية الكافية لتحقيق السلم والتفاهم التعاون .

وإن تشيكوسلوفاكيا لمستعدة لبذل كل جهد ممكن لكي يتسنى لنا جميعا أن نرقى إلى مستوى هذه الفرصة الفريدة لصالح البشرية جمعاء .

السيدة نُصرت بوتو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري البالغ أن أقدم إليكم بالنيابة عن وفد باكستان أحرّ وأصدق التهاني لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . إن انتخابكم بالإجماع إشادة بكم واعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به نيجيريا في تعزيز السلم والأمن والتقدم على الصعيد الدولي . إن العلاقات بين بلدينا ، التي نقدرها تقديرا عاليا ، قد اتصفت دوما بالصداقة والتفاهم والتعاون . ونحن واثقون من أنكم ستوجهون مداولات الجمعية بكفاءة واقتدار .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم البارز الدكتور دانتي كابوتو الذي أظهر مقدرة قيادية في رئاسة الدورة الماضية للجمعية العامة .

كما أود أن أشيد اشادة خاصة بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها والنهوض بقضية السلم الدولي . ففي ظل قيادته برزت الأمم المتحدة بوصفها أداة فعالة وموثوق بها لتعزيز وصون السلم في كل أنحاء العالم . وستواصل باكستان التعاون الكامل معه من أجل دعم السلم والأمن والتقدم على الصعيد الدولي .

يشرفني أن أنقل الى هذه الهيئة تحيات باكستان حكومة وشعبا . لقد استهل الشعب في باكستان حقبة جديدة من الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر الماضي بعد نضال طويل وشاق من خلال عملية انتخابية سلمية . إن روحا جديدة باتت تسود مجتمعنا . وأصبح شعبنا واثقا بنفسه ، ومؤسساتنا السياسية مزدهرة ، ونظامنا القضائي مستقلا ، ووسائط اعلامنا حرة .

إن التزام حكومة باكستان بمُثُل الديمقراطية ومبادئها لا يماثله قوة إلا التزامها بتعزيز رفاه الشعب . فمنذ أن تولّت السيدة بنظير بوتو رئيسة الوزراء منصبها ، كرست كل طاقاتها لتحسين حالة الجماهير الفقيرة . فقد شرعت الحكومة في تنفيذ برامج شاملة للقضاء على الفقر ومحو الأمية وتوفير المأوى والرعاية الصحية الأساسية وإدماج المرأة في التنمية وحماية حقوق الانسان . كما أعلنت الحرب على الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدامها .

إن شعب باكستان يشعر بالارتياح لانتصار الديمقراطية والحرية على الصعيد العالمي . وقد اقترحت رئيسة وزراء باكستان في حزيران/يونيه من هذا العام ، تعبيرا منها عن التزامها بتقوية دعائم الديمقراطية في باكستان وفي غيرها ، إنشاء رابطة للأمم الديمقراطية . إن المُثُل الثقافية والتاريخية والأيديولوجية للبلدان المختلفة تدفعها إلى اختيار نماذج المشاركة الشعبية الأفضل ملاءمة لظروفها . ويستهدف الاقتراح تجميع المجتمعات الديمقراطية معا كيما يشد بعضها أزر بعض ولتعمل معا من أجل النهوض بحقوق الانسان والحريات الأساسية . ونحن نعتقد أن تدعيم المبادئ الديمقراطية سيعزز الأمم المتحدة وقضية السلم والاستقرار الدوليين .

إننا نبصر ، ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين ، العالم وهو يتعرض لتحوّل عميق . فقد خفف الحوار بين الشرق والغرب حدة التوترات الدولية وبات من الممكن حقا لروح المنافسة البنّاءة وللتعاون أن يحلا محل المجابهة التي كانت سائدة فيما مضى . كما أن عددا من الصراعات الاقليمية قد أخذ يستجيب فيما يبدو للتصميم الدولي المتنامي على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية .

إلا أنه ، في حين شهدت بعض مناطق الاضطرابات في العالم تحركا هاما صوب تهيئة الظروف السلمية ، لايزال النزاع يسود مناطق أخرى . وأفغانستان ، للأسف ، أحد البلدان التي لم يعد اليها السلم . ولا أود أن أسهب في تناول الماضي . ويكفي أن أقول إنه بينما أفضى النضال الملحمي لشعب أفغانستان البطل الى انسحاب القوات الأجنبية ، ليس بمقدور ذلك في حد ذاته أن يؤدي إلى حل المشكلة . إن اتفاقات جنيف التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٨٨ لا تشكل تسوية شاملة من حيث أنها لم تعالج إلا الجوانب الخارجية للمشكلة .

أما إطار التسوية الداخلية فقد حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٤٣/٢٠ الذي دعا الى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان تحظى بقبول الشعب الأفغاني ، وعودة ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ أفغاني طوعا إلى وطنهم ، وممارسة الشعب الأفغاني حقه في تقرير المصير ممارسة حرة ـ كل هذه عناصر أساسية للتسوية السياسية الشاملة . ويعتبر تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة في شباط/

فبراير من هذا العام خطوة هامة نحو تحقيق الهدف الخاص بإيجاد حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان .

لقد رفض الشعب الأفغاني نظام كابول ، الذي لايزال قائما داخل معاقل قليلة لا لشيء إلا بفضل لما لديه من امدادات الأسلحة السوفياتية الضخمة . ولا وجود لأي مجموعة تمثيلية أو لأي قطاع من قطاعات الشعب الأفغاني لديه الرغبة في الدخول في مفاوضات أو في تقاسم السلطة مع نظام كابول الذي يعد مسؤولا عن الموت والدمار اللذين نجما عن الصراع في أفغانستان خلال العقد الماضي . فحل المشكلة يكمن في نقل السلطة الى حكومة ذات قاعدة عريضة تحظى بقبول الشعب الأفغاني . غير أن نظام كابول الذي انكشف سوء سمعته رفض نقل السلطة بوسائل سلمية ، وشنّ حملة إعلامية طرح فيها مقترحات يُرمى من ورائها إلى تحقيق أغراضه الخاصة واكتساب المشروعية . لكن الشعب الأفغاني رفض هذه المقترحات . ولما فشل نظام كابول في خداع الشعب الأفغاني أو المجتمع الدولي اختار سبيل الحرب في محاولة مستيئسة للبقاء .

ومن دواعي السخرية حقا أن يسعى نظام كابول ، المسؤول عن استمرار الصراع في أفغانستان ، لإلقاء اللوم على باكستان بتوجيه مزاعم لا أساس لها من الصحة عن تدخلات وانتهاكات لاتفاقات جنيف . لكن هذه المزاعم كلها فحصتها بعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان ولم تثبت صحة أي منها .

ولم يكتف نظام كابول بترويج دعايته المزيفة بل سعى الى الضغط على باكستان بشن هجمات بقذائف سكود والقيام بانتهاكات برية وجوية وتنفيذ أعمال تخريبية . غير أن ذلك لن يرهب باكستان وستظل ثابتة العزم على إيجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية . وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية الى إيجاد هذه التسوية .

إننا واثقون من أن هذه الجمعية ستوجه مجددا نداء لإيجاد تسوية شاملة لقضية أفغانستان ، يكون من بين مقوماتها إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في كابول تحظى بقبول الشعب الأفغاني ، وعودة اللاجئين الأفغان الطوعية إلى وطنهم ، وممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير ممارسة حرة .

وفي كمبوتشيا ، كما هي الحال في أفغانستان ، أدى التدخل العسكري الأجنبي إلى فرض نظام غير مشروع وغير تمثيلي . ونحن نشعر بالأسف لفشل مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا . ويرجع ذلك الفشل بصورة رئيسية إلى محاولات النظام القائم في كمبوتشيا إضفاء المشروعية على النتائج التي نجمت عن التدخل العسكري الأجنبي . ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى قريبا التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تكون ثمرة لممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير ممارسة حرة بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية .

ولاتزال مأساة الشعب الفلسطيني مستمرة . فاسرائيل تواصل إنكار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتواصل احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية .

لقد خاض الشعب الفلسطيني نضالا باسلا من أجل استعادة حقوقه الوطنية . ووقف الشباب الفلسطيني الأعزل ثابتا أمام جبروت القوات المسلحة الاسرائيلية الغظة والوحشية التي لجأت الى القتل والاعتقالات الجماعية والترحيل ونسف المنازل الفلسطينية وإغلاق المؤسسات التعليمية وخنق الحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني . وباكستان تدين هذه الفظائع الصهيونية .

ولا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة إلا بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، واستعادة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد . ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو المؤتمر الدولي بشأن الشرق الأوسط الذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة .

ولقد رحب العالم كله بإعلان قيام دولة فلسطين وبالمبادرات التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية للتوصل إلى تسوية سلمية . وينبغي للمجتمع الدولي ، وخصوصا أصدقاء اسرائيل ، إقناع اسرائيل بالاستجابة بطريقة بنّاءة لهذه المبادرات .

ليس هناك ما يثير اشمئزاز الروح الانسانية أكثر من مشهد مجتمع يقوم على أساس المذاهب العنصرية . ولايزال نظام الاقلية العنصري وغير الشرعي في بريتوريا يمارس نظام الفصل العنصري البغيض باستعمال القوة الوحشية وتكثيفها . ولم يترك ذلك لشعب جنوب افريقيا الذي طالت معاناته من خيار غير تكثيف نضاله ضد النظام العنصري . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن مطلب الأغلبية في جنوب افريقيا الملحّ بتحقيق المساواة والحرية وحكم الأغلبية لا يمكن أن يُكبت طويلا . وتؤيد حكومة باكستان تأييدا كاملا النضال الباسل الذي يخوضه ذلك الشعب من أجل الحرية والمساواة والكرامة . كما أننا نؤيد مطلب المجتمع الدولي بفرض جزاءات شاملة وملزمة على نظام بريتوريا العنصري حتى يتم استئصال شأفة الفصل العنصري وإقامة حكم الأغلبية في جنوب افريقيا .

وينبغي لنا أن نتأكد من أنه لن يحدث أي تراجع في المجالات التي نجحت فيها الامم المتحدة في تعزيز الحلول السلمية للصراعات المستعرة .

وباقتراب حصول ناميبيا على الاستقلال ، تقترب إحدى قلاع الاستعمار الباقية من نهايتها . لقد أدى النضال الباسل والمطول الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت القيادة

الدينامية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بدعم من الأمم المتحدة إلى تمهيد الطريق لحصول ناميبيا على الاستقلال . ويتعين على المجتمع الدولي أن يضمن تقيُّد جنوب افريقيا بالتنفيذ الدقيق لخطة الاستقلال وبأن توقف فورا جميع الممارسات التي تتنافى مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن دواعي الفخر لباكستان أنها تشترك في تنفيذ خطة الاستقلال تحت رعاية الأمم المتحدة بمساهمتها في تزويد فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا بالأفراد . ولن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي نرى فيه ناميبيا تحتل مقعدها الشرعي كدولة مستقلة في مجتمع الأمم .

إننا لانزال نأمل في أن تؤدي محادثات السلم بين إيران والعراق تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) إلى التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة ، وأن يتمكّن البَلَدَان من تكريس طاقاتهما لمهمة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي ، وهي مهمة شاقة .

ومن المجالات التي تستحق الاهتمام العاجل من الأمم المتحدة المجال الخاص بمحنة الأقليات في أجزاء كثيرة من العالم حيث يحرم أعضاء هذه الأقليات من حقوق الانسان الأساسية ويعاملون كمنبوذين يخضعون لمعاملة تمييزية مجحفة . وعلى الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المواطنون أن توفر لهم الحماية الكاملة . وإذا ما قصّرت الدول المعنية في ذلك أو أصبحت هي ذاتها التي تمارس التعذيب ضدهم فيتعين عندئذ على المجتمع الدولي أن يدلل بشكل فعال على اهتمامه بهذه الأقليات التعسة والمنكوبة . إن ما يثير قلقنا بوجه خاص في هذا السياق هو العذاب الذي تتعرض له الأقلية المسلمة التركية في بلغاريا . فقد أُجبر ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ مسلم بلغاري على اللجوء إلى تركيا ـ ويحدونا الأمل في أن يتم التخلي عن سياسة الاستيعاب بالقوة التي أدت إلى هذه الهجرة والتي أثارت قلق العالم كله ، وأن تحترم حقوق الانسان للمسلمين من البلغار .

إن التطورات الإيجابية التي حدثت على الساحة السياسية بين الشرق والغرب لا تنعكس لسوء الطالع على ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، خصوصا بين الشمال والجنوب . وبالرغم من التسليم بالترابط المتعاظم للاقتصاد العالمي فإن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد اتساعا ، والحوار لايزال متوقفا ، كما أن المشاكل الاقتصادية للعالم النامي تظل بغير علاج .

لقد تكلم الكثيرون من كبار زعماء البلدان النامية من هذه المنصة وأعربوا بوضوح عن قلقهم البالغ إزاء الأزمة الاقتصادية المستمرة في العالم الثالث . ولم تعد تخفى على أحد الآثار السياسية والاجتماعية لهذه الأزمة على الاقتصادات النامية . إن القضية الأساسية التي تواجه بلدان العالم النامي قضية بسيطة تتمثل في عدم استطاعة هذه البلدان تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهة في إطار بيئة اقتصادية خارجية غير ملائمة .

وقد تدهورت الحالة الاقتصادية في بلدان نامية كثيرة ، وازداد عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر . وازداد بشكل كبير اتجاه التدفقات المالية اتجاها عكسيا نتيجة لانخفاض المساعدات الخارجية ، وتعاظم تكلفة خدمة الديون ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وازدياد الحمائية . وبذلك استُنزفت اقتصادات عدد كبير من البلدان النامية ، وتوقفت عملية التنمية فيها .

ولاتزال بلدان العالم الثالث تحث بلدان الشمال الصناعية على أنه في إطار عالمنا المتزايد التكافل يتعين حسم المسائل الاقتصادية الدولية من خلال الحوار . غير أن جميع الجهود الرامية إلى إحياء الحوار بين الشمال والجنوب تعثّرت بسبب الموقف السلبي لبلدان الشمال والبلدان الصناعية الرئيسية لا تهتم بشواغلنا . وليس للعالم الثالث سوى دور هامشي في أحسن الأحوال فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية على الساحة الدولية .

وقد وصل عبء الديون الخارجية التي تثقل كاهل بلدان العالم الثالث في عام ١٩٨٨ إلى رقم فلكي يبلغ ١,٣٣ تريليون دولار . ونعتقد أنه لابد من تدبير حل منصف

لمشكلة الديون يتيح امكانية تحقيق نمو اقتصادي معقول وتجنب حدوث اختلال في البنية السياسية والاجتماعية للدول المدينة . وينبغي تطبيق التدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون على الديون الرسمية والديون التجارية على حد سواء . وينبغي أيضا ألا تعاقب البلدان التي أدارت ديونها الخارجية بكفاءة وذلك باستبعادها من تدابير تخفيف عبء الديون . وينبغي كذلك تعزيز المساعدة الانمائية .

إن السياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو تدعم الصناعات المحلية غير الكفؤة ، وتتعارض مع مبدأ الميزة النسبية ، وتقلل الانتاجية العالمية ، وتمثل عقبة كأداء تعوق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وتقوم نفس البلدان التي تروج لمزايا اقتصادات السوق الحر بإقامة حواجز جمركية وغير جمركية في وجه وارداتها من البلدان النامية . وقد آن الأوان كيما تتصرف هذه البلدان كقدوة لغيرها بالعمل لا بالقول وتصفّي تلك الحواجز . وأملنا أيضا أن تجدد مدة سريان الاتفاق الخاص بالالياف المتعددة بعد انتهائه في عام ١٩٩١ .

لقد حان الوقت لاستئناف الحوار . والدورة الاستثنائية المكرسة للتعاون الإقتصادي الدولي وإعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، المقرر انعقادها في عام ١٩٩٠ ، ستتيح فرصة لاعتماد تدابير ملموسة لمواجهة المشكلات الهيكلية التي تعوق العلاقات الإقتصادية الدولية . وفي نفس الوقت ، ينبغي ان يكرس الاهتمام الجاد لوضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

حقا ان حماية البيئة والحفاظ عليها هدف مشترك . وباكستان ، من جانبها ، قد أيدت باستمرار الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف . ونعتقد ، مع ذلك ، ان تحسن البيئة يرتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر . ولهذا توجد علاقة وطيدة بين تحسن البيئة والتنمية الاقتصادية . ومن المهم ايضا ان تقدم البلدان المتقدمة التكنولوجيا والموارد المالية الى البلدان النامية لمكافحة تدهور البيئة ، في الوقت الذي يستمر فيه النمو الاقتصادي ، ان لم يتسارع . وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي ان تكون البيئة هي الموضوع الوحيد على جدول أعمال الشمال والجنوب . بل يجب ان تناقش كل مجموعة المسائل الاقتصادية ، بغية إيجاد حلول مشتركة لها .

لقد كانت باكستان دائما رائدة في الجهود التي تبذل لتعزيز السلم والامن الدوليين والقضاء على التهديد النووي الذي يخيم على البشرية . ولهذا ، رحبنا ببدء المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية . واننا نتوقع ان تؤدي المحادثات الى خفض ملموس في الترسانات النووية للدولتين العظميين والقضاء الكامل في نهاية المطاف على الأسلحة النووية . وحتى يتحقق هذا الهدف النهائي ، ينبغي ان توضع ترتيبات دولية فعالة وملزمة قانونا لتأمين جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

ومما يبعث على بعض الأسف ان إبرام معاهدة حظر شامل على التجارب النووية ، الذي يعتبر خطوة أولى ضرورية صوب وقف وعكس سباق التسلح النووي ، لا يزال بعيد المنال . واننا نحث بقوة على اعتماد هذه المعاهدة في القريب العاجل .

لقد أيدت باكستان دائما المفاوضات على الصعيد العالمي للتقدم صوب نزع السلاح العام والكامل . بيد اننا نسلم بأن التقدم صوب هذا الهدف يمكن ان يكون بطيئا . وفي نفس الوقت ، من المستصوب ان تنظر البلدان المحبة للسلام في تدابير من أجل نزع السلاح على الصعيد الإقليمي ، بغية تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين .

ولا يمكننا إنكار أن الشعور بعدم الامن الذي ينتاب الدول الاصغر ينبع عادة من مناطقها ذاتها . ويكمن أصل عدم الشعور بالامن هذا في عناصر مختلفة ، منها النزاعات الإقليمية التي لم تحل . والطموحات من أجل تحقيق السيطرة الإقليمية ، ومخططات الهيمنة وسياسات التدخل . وعلاوة على ذلك . تختلف شواغل الامن لدى الدول من منطقة الى أخرى ، وفقا لطبيعة توقعات الخطر الذي تتعرض له . ومن ثم ، فإن النهج الاقليمي هو الذي يتيح أفقا أكثر واقعية لتقدم سريع صوب نزع السلاح . ونعتقد أن بناء الثقة ومفاوضات نزع السلاح ينبغي أن تجريا في وقت متزامن على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي .

وتلتزم باكستان بمفهوم عدم الانتشار النووي ، ولكنها تتوقع أيضا من الدول النووية أن تعاملها بالمثل ، بالقضاء على مخزونها من الاسلحة النووية . كما لا يجب أن يستخدم مفهوم عدم الانتشار كذريعة لمنع البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية . واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن البرنامج النووي لباكستان مكرس بالكامل للاغراض السلمية .

وقد أدى بنا التزامنا بإبقاء منطقتنا خالية من الاسلحة النووية إلى أن نقترح - الى حين اعتماد معاهدة عالمية في هذا الشأن ، إبرام اتفاقات ثنائية أو إقليمية لحظر التجارب . وبنفس الروح ، قدمت باكستان عددا من المقترحات ، بما فيها إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، وهو اقتراح أيدته الجمعية العامة مرارا وتكرارا .

إننا نؤيد كل الخطوات لمنع انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ونحن نولي نفس الاهمية للإبرام المبكر لاتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية .

وينبغي أيضا أن تجرى المفاوضات من أجل نزع السلاح التقليدي على الصعيدين العالمي والإقليمي بكل قوة ، من أجل ضمان أمن راسخ للدول المعنية على أدنى مستوى من التسلح والنفقات العسكرية . وقد أصبح هذا الهدف بالغ الأهمية بسبب التطور الخطير والقوة التدميرية للأسلحة التقليدية .

وقد اكتسب نزع السلاح البحري أيضا أهمية عاجلة بالنظر الى النمو السريع للأساطيل البحرية لبعض الدول . بما في ذلك إنتاج الغواصات ذات القدرة النووية . ويشير هذا الاتجاه قلقا بالغا ، إذ أنه ربما يؤدي الى سباق التسلح في هذا الميدان على مستوى أعلى وفي نطاق أوسع من الناحية النوعية .

وقد تابعت باكستان منذ استقلالها ، وبثبات ، هدف تحسين مناخ الأمن مع جيرانها . ومن أجل هذا الهدف ، بذلنا جهودا مستمرة لتطوير علاقات من حسن الجوار والتعاون مع كل جيراننا ، بما فيهم الهند ، تقوم على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وبروح اتفاق سيملا . سنواصل السعي من أجل إيجاد تسوية سلمية لنزاع جامو وكشمير . وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، التي تعترف بحق شعب الولاية في تقرير مستقبله .

ويشكل الاتفاق المعني بعدم مهاجمة المنشآت النووية لكل من البلدين ، الموقع بين الهند وباكستان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . إجراء هاما لبناء الثقة . ستكون له آثار تبعث على الاستقرار في حالة الأمن في جنوب آسيا . ونحن ، من جانبنا ، مستعدون للدخول في مفاوضات من أجل إجراءات مشابهة أخرى . ونأمل أن ترد الهند بإيجابية على مبادراتنا ومقترحاتنا الرامية الى تعزيز السلم والأمن الإقليميين .

وتتيح رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فرصة ممتازة لدولها الاعضاء من أجل قيام تعاون أكبر فيما بينها . وقد اتخذ مؤتمر القمة الرابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، المنعقد في اسلام أباد في كانون الاول/ديسمبر من السنة الماضية ، عدة قرارات مشجعة لتطوير نهج إقليمية للمشاكل المشتركة . وكان تخصيص سنة ١٩٨٩ سنة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والتجارة فيها ، تأكيدا لالتزام بلداننا المشترك بالقضاء على هذا الوباء في منطقتنا .

لا يمكن الاستغناء عن دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين . واننا نرحب بالدور الناجح الذي لعبته الامم المتحدة في حل النزاعات والصراعات فيما بين الدول الاعضاء . وينبغي أن تمثل الامم المتحدة أيضا منطلقا لتنمية المشاركة فيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ولنلتزم بأن نجعل من هذه الهيئة العالمية هيئة أقوى ، حتى يمكنها أن تواجه بفاعلية القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي . ولا نستطيع إلا من خلال الاعتراف بالمصير المشترك للإنسانية والنهج التعاوني في حل المشاكل التي تواجهنا ، أن نأمل في بدء نظام عالمي تقدمي ، يقوم على السلم والامن والعدالة .

السيد كور (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ما يزيد قليلا عن العام تعرضت بلادي ، جامايكا ، الى خراب سببه إعصار من أسوأ الاعاصير التي عرفها تاريخنا . وقد تلقينا في ذلك الحين مساعدة سخية وتلقائية من المجتمع الدولي ، ومن عدد كبير من البلدان فرادى ، كبيرها وصغيرها ، ومن آلاف الافراد من تلك البلدان . وقد استكملت هذه المساعدة الجهود البطولية التي بذلها شعبنا ومكنتنا من اصلاح الدمار المادي والعودة الى ما هو قريب بدرجة معقولة من النشاط الطبيعي خلال فترة أقصر مما بدا ممكنا في البداية . ومع ذلك ، لا يزال الدمار الهيكلي والاقتصادي الكامن يعرضنا لتحديات ضخمة . وتعطينا هذه التجربة احساسا خاصا بالتعاطف والتضامن مع شعوب شرقي الكاريبي وبورتوريكو وكارولاينا الجنوبية التي عانت مؤخرا من دمار مماثل ناجم عن اعصار هوغو . اننا نعرب لهم عن تعاطفنا العميق والصادق . ونحن أنفسنا قدمنا كل ما يمكننا تقديمه من مساعدة عاجلة ، ولا سيما الى شركائنا في الاتحاد الكاريبي ، مونتيسيرات وسانت كيتس ونيفيس وأنتيغوا . ونحن على استعداد للقيام بأي شيء آخر يمكننا القيام به . واننا نؤيد بقوة النداءات الموجهة الى المجتمع الدولي من أجل مساعدة هذه البلدان الآن بنفس السخاء الذي اتسمت به المساعدة التي تلقيناها وقت حاجتنا .

وعلى نغمة أكثر بهجة ، نعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن أحر وأصدق التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . وحيث انك أحد أكثر دبلوماسيي افريقيا خبرة وحنكة ، فاننا نعتقد ان انتخابك فأل خير على نجاح مداولاتنا في هذه الدورة الهامة . إن الصلات التاريخية والعلاقات الاخوية الوثيقة القائمة بين بلدكم وبلدنا هي مصدر سعادة خاصة وكبيرة لنا إذ نرحب بقيادتكم لهذه المداولات . وكما نضم صوتنا الى المتكلمين السابقين في الإعراب لسلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، ممثل الارجنتين ، عن تقديرنا الصادق للاسلوب البناء والقدير الذي ترأس به أعمال الدورة الثالثة والاربعين .

ومما له أهمية خاصة وينبغي أن يولد لديكم ، سيدي الرئيس ، إحساسا خاصا بالارتياح أن تتصادف رئاستكم لهذه الجمعية مع اللحظة التي يحدث فيها تطور سياسي في الجنوب الافريقي طال انتظاره وآن أوانه منذ أمد بعيد . إن امكانية التطلع الى استكمال تقدم ناميبيا نحو الاستقلال هي مصدر ارتياح لنا جميعا وللذين كافحوا بدأب وإصرار ضد تعنت جنوب افريقيا وسيطرتها غير الشرعية على الاقليم ، بل هي أيضا إشادة بعمل الامم المتحدة في تعبئة المجتمع العالمي حول هذه المسألة .

ولكن يجب ألا نحتفل قبل الأوان . علينا أن نظل متيقظين لضمان ألا تنجح جنوب افريقيا ، حتى في هذه المرحلة المتقدمة ، في تخريب الترتيبات الانتخابية والدستورية لاستقلال ناميبيا . إننا نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء الواردة عن انتشار أعمال المضايقة والتخويف والقتل لمؤيدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ويجب علينا أن نستمر في الإصرار على أن تمتثل جنوب افريقيا بدقة لتنفيذ كامل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصورته الأصلية والمحددة حتى يتمكن شعب ناميبيا من المشاركة بحرية ودون أي خوف أو عنف في العملية الانتخابية تحت رقابة الامم المتحدة وإشرافها . ونحن في جامايكا شاركنا مع الآخرين في إرسال أفراد إلى ناميبيا لغرض ضمان تحقيق هذه الاهداف ، ونشترك مع فريق الكمنولث الموجود حاليا في ناميبيا للتحقق من العملية الجارية ومراقبتها . وإننا على ثقة من أن مجلس الامن سيضع كامل ثقله من أجل ضمان استمرار جنوب افريقيا في حل جميع وحداتها شبه العسكرية ووحدات المغاوير ، ولاسيما الكوفوت ، التي لاتزال تهدد تنفيذ الانتقال السياسي المنتظم نحو الاستقلال .

ويأتي بنا هذا مرة أخرى إلى جنوب افريقيا ذاتها وإلى وصمة العار الشنيعة على جبين الحضارة الانسانية ، المعروفة بممارسة الفصل العنصري وعقيدته . فيجب علينا ألا ننسى أبدا ، سواء في هذا المكان أو في أي مكان آخر من العالم المتحضر ، أن الفصل العنصري ليس مجرد نظام سياسي شاذ أو منحرف . إنه يمثل من الناحيتين النظرية والعملية جريمة ضد الانسانية . والفصل العنصري لا يمكن إصلاحه . والحل الوحيد الممكن هو تدميره . والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يتوانى في التزامه باستئصاله ، بل يتعين

عليه أن يتمسك بمطالبته بإنهاء حالة الطوارئ والافراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين ، بمن فيهم نيلسون مانديلا ، وإنهاء عمليات المضايقة للحركيين المناهضين للفصل العنصري ، والاهم من ذلك كله ، مشاركة جميع الاحزاب والمجموعات السياسية مشاركة حرة وغير مقيدة في الحياة السياسية لجنوب افريقيا . واننا نتطلع الى الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة في شهر كانون الاول/ديسمبر التي ستركز على الفصل العنصري والتي يتعين علينا فيها أن نصرّ على اتخاذ خطوات اضافية ملموسة لزيادة الضغط على نظام جنوب افريقيا للتخلي عن الفصل العنصري بكل صوره وأبعاده .

وقد كانت جامايكا أول دولة تطبق العقوبات التجارية على جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الحين حذا حذوها آخرون كثيرون ، ولانزال متمسكين بتصميمنا على مواصلة الدعوة إلى زيادة اعتماد هذه الاستراتيجية . وعلاوة على ذلك ، نعتقد أن توسيع نطاق هذه الاستراتيجية لتشمل حظر جميع أشكال التدفقات المالية هو الطريق الانسب للتوصل إلى حل لا عنفي للحالة في جنوب افريقيا . ولكن الحقيقة الباقية هي أن البلدان الصناعية الرئيسية والشركات عبر الوطنية الكبرى التي لاتزال تقيم صلات تجارية مع جنوب افريقيا لا تفعل ما يكفي في هذا الصدد . وهذا يتيح للنظام الاستمرار في البقاء ، حتى في وجه الادانة الاخلاقية العالمية . وينبغي ألا تخدعنا الكلمات المهدئة والايماءات التجميلية التي ترد حاليا من بريتوريا على أنها التزام حقيقي من جانب ذلك النظام باستئصال الفصل العنصري . إنها ترمي أساسا إلى تجنب أو تخفيف حدة ذلك النوع المحدد من الضغط الاقتصادي الفعال الذي يمكن ان تمارسه عليها البلدان الرئيسية والشركات عبر الوطنية الكبرى . ومع ذلك ، فان إبداء هذه الكلمات والايماءات يدل على أن العقوبات المطبقة حاليا لها بعض التأثير . ويشير أيضا الى أن هناك رأيا كبيرا ومتزايدا داخل المجتمع الابيض في جنوب افريقيا يعترف بأن أسس هذا النظام غير أخلاقية وبعدم جدواه في النهاية . واذا كنا جادين بالنسبة لإنهاء الفصل العنصري ، فقد حانت اللحظة التي ينبغي لنا أن نبحث عن كل الوسائل الممكنة لتكثيف الضغط على ذلك النظام .

وأنتقل الآن الى النظر في الحالة القائمة في المنطقة التي تقع فيها بلادي - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . ولا شك إنه تحقق على المستوى السياسي تقدم كبير نحو تخفيف التوتر وتوسيع نطاق الحريات السياسية والعملية الديمقراطية . وفي أمريكا الوسطى على وجه الخصوص ، فان الاتفاقات التي أبرمها في آب/اغسطس الماضي رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في تيلا ، هندوراس ، أعطت زخما هائلا لعملية السلم الاقليمية ، ولتعزيز التحرك نحو التعددية الديمقراطية وإقامة استقرار سياسي في المنطقة . ونلاحظ مع الارتياح الترتيبات التي وضعت الآن في صيغتها النهائية من أجل إقامة هيئة دعم ومراقبة دولية تشمل نشر مراقبين عسكريين من الامم المتحدة ، والخطوة الهامة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا في دعوة الامم المتحدة والهيئات الاخرى إلى إرسال بعثات من المراقبين لرصد عمليتها الانتخابية . وإننا نثني بقوة على الامين العام الذي واصل بدأب ، من خلال استخدامه لبعثة المساعي الحميدة بمهارة ، جهوده من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للصراع في أمريكا الوسطى .

من الجدير بالملاحظة أيضا أن هايتي - بعد نكسات عديدة - تبدو وقد بدأت في التحرك نحو استعادة الديمقراطية ، ولكن من السابق لأوانه أن نتأكد من أن العملية ستمضي بسلس وهدوء حتى النهاية . لقد قام وفد وزاري من الاتحاد الكاريبي ، شاركت فيه جامايكا ، بزيارة هايتي في الآونة الاخيرة ، وأجرى محادثات مع قطاعات عريضة من السكان في محاولة لتشجيع هذه العملية . إن الاعلان عن موعد في السنة المقبلة لاجراء الانتخابات أمر مشجع ، وقد تعهد أعضاء الاتحاد الكاريبي بتقديم كل مساعدة ممكنة لحكومة هايتي وشعبها مادمنا نرى تقدما متواصلا ومطردا في اتجاه هذا الهدف .

ومن ناحية أخرى من المحزن أن نلاحظ ظهور حركة رجعية في بنما تبتعد عن الحكم الديمقراطي والدستوري ، بدأت نشاطها بإجهاض الانتخابات في أيار/مايو من هذا العام ، وإقامة نظام عميل وغير نيابي تولّى السلطة في أول أيلول/سبتمبر . إلا أن هناك بعض العوامل التي تخفف من كآبة تلك الصورة المحزنة : أولا ، التأييد القوي الذي أعربت عنه جميع بلدان أمريكا اللاتينية ، من خلال منظمة الدول الأمريكية ، للشعب البنمي في سعيه لاستعادة الحكم الديمقراطي والدستوري الصحيح وسيادة القانون ؛ ثانيا ، جهود منظمة الدول الامريكية ذاتها ؛ وثالثا ، استعداد الولايات المتحدة للاحجام عن اتخاذ أي إجراء فردي ، والعمل في اطار النظام الامريكي متعدد الأطراف . ولئن كانت هذه الجهود لم تحقق بُعد النتائج المرجوة ، فإننا في جامايكا نؤمن بقوة بأنها إذا استمرت بثبات واطراد سيتسنى التوصل الى حل سليم ومقبول . وفي التحليل النهائي فإن الشعب البنمي هو المسؤول عن مصيره . ولكن المجتمع الدولي لابد أن يقدم الدعم القوي الواجب لمن يسعون الى التعجيل بعودة الحكم الدستوري .

ومن سوء الطالع ، مازالت هناك مناطق أخرى في العالم تسود فيها نزاعات طال أمدها ويبدو من الصعب حلها . وهي لا تجلب البؤس وعدم الامن للبلدان المتورطة فيها فحسب ، بل إنها في حالات كثيرة يخلق بؤرا للتوتر والمواجهة بين الدول العظمى ، من شأنها تهديد سلم العالم وأمنه . وأشير هنا بالطبع على وجه الخصوص الى الشرق الأوسط وأفغانستان وكمبوتشيا . ويتعين على هذه المنظمة أن تواصل جهودها في جميع هذه المناطق مهما كان ما يصادفها من خيبة أمل واحباطات .

ومع ذلك ، هناك مجال عام واحد لا يسعنا إلا أن نعرب بشأنه عن ارتياحنا العميق لأنه يبشر بأمل عظيم في مستقبل البشرية ، وأعني به التحسن الملحوظ في العلاقة بين الدولتين العظميين ، واطراد التقدم في نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، والتقارب المتنامي في مواقف بلدان الكتلتين الشرقية والغربية . بالطبع من السابق لأوانه أن نقول إن الاستقطاب الثنائي في العالم الذي ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، والذي ظل السمة الغالبية في العالم طوال ٤٥ عاما من تاريخه ، أصبح الآن في ذمة التاريخ ؛ ومع ذلك هناك سبب كاف يدعونا الى الاعتقاد بأنه في سبيله الى ذلك . وللمرة الأولى يمكننا أن نتصور أن خطر تدمير البشرية من جراء مواجهة نووية بين الشرق والغرب سيزول الى الأبد . وأن عصرا جديدا من التعاون - لا المواجهة - بين النظامين الرئيسيين الأيديولوجيين والسياسيين في العالم أصبح احتمالا حقيقيا لا مجرد حلم طوباوي .

ولكن ، حتى ونحن نعترف ونشيد بهذه التطورات الايجابية في الميدان السياسي ، لابد أيضا أن نعترف بأن الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم بالنسبة لأغلبية الجنس البشري تشكل صورة أقل إشراقا بكثير . ففي الوقت الذي بدأ فيه شبح سحابة الحرب النووية يتراجع عن آفاقنا ظهرت أشباح أخرى لا تعدلها في خطرها المباشر ، ولكن ربما تكون فتاكة مثلها على المدى البعيد وتتطلب من المجتمع العالمي أن يوليها انتباهه . وتلك هي المسائل التي انتقل اليها الآن .

من الناحية الاقتصادية بوجه عام ، كان عقد الثمانينات عقدا كئيبا ، بل إنه في حالات عديدة كان كارثة لمعظم بلدان العالم النامي . حقا إن البلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان شهدت نموا مطردا وتقدما تكنولوجيا سريعا ووفرة متزايدة . ولكنها بصورة عامة جنحت الى الاحتفاظ بنفسها بثرواتها المتنامية ، بما أن المعونة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية واستثمارات رأس المال فيها قد انخفضت بالأرقام الحقيقية . والواقع أن مدفوعات خدمة الديون وانهيار أسعار السلع الأساسية ونضوب الاقراض التجاري إلى البلدان المدينة . كل هذا أدى إلى نقل

عكسي مكثف للموارد الحقيقيـــة من البلدان النامية الى البلدان الصناعية المتقدمـــة النمو .

صحيح أن حفنة من البلدان النامية ـ وبخاصة في شرقي آسيا - شهدت نمـــوا رائعا ، وأصبحت على أعتاب درج الاقتصادات الصناعية المتقدمة النمو ، وأصبح بهـــا فوائض مالية وفيرة ومستويات معيشة متحسنة . ولكن الصورة بالنسبة للأغلبية الساحقـــة من البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وغربي آسيا تختلـــف اختلافا جذريا . فالصورة هنا بوجه عام تعكس نموا سلبيا وتدنيا في دخل الفـــرد ـ والأسوأ من ذلك على المدى البعيد ـ تدهورا في مستويات التعليم والتغذية والرعايـــة الصحية والاسكان . وهذه بالطبع هي المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية التـــي بغيرها لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار . من هنا نشأت حلقة لولبيـــة مفرغة هابطة أصبح فيها النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي في بلدان عديدة مهدديـــن بحدوث موجة طاغية من البؤس .

في قلب هذه الصورة الكئيبة نشهد أزمة الديون التي تشكل عرضا من أعراض الفقر المتزايد الذي يعاني منه معظم العالم النامي وسببا له في الوقت ذاته . هناك ألـــوف من التحليلات والوصفات صدرت عن موضوع أزمة الدين ، ولكنها لا تعدو أن تكون قطرة فـــي محيط بالنسبة للعمل الفعال الكفيل لتحقيق أي تحسين فعلي للمشكلة .

أما البلدان المدينة فقد سعت من جانبها ، أو بالأحرى اضطرت ، الى اتبـــاع طريق التكيف الهيكلي . وقد استطاعت في هذا الطريق أن تزيد من حجم صادراتها زيـــادة ملحوظة ـ بلغت حوالي ٦٥ في المائة خلال العقد الماضي ، كما خفضت حجم وارداتهـــا بنسبة ١٣ في المائة . ولكن عبء الدين ، بعد كل هذه الجهود والانجازات الهائلة ظـــل كما هو ولم يتناقص ، بل إنه قد زاد ولايزال يتزايد . فعلى مدى السنوات الثـــلاث الماضية ، ارتفعت الديون الخارجية للبلدان النامية من ١٥٢ ١ بليون دولار الـــى ٣٢٠ ١ بليون دولار . وبالنسبة للبلدان الـ ١٧ الأكثر مديونية بلغ نقل الموارد الصافي الـــى البلـــدان الدائنـــة حوالي ٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٨ وحده . هذا علاوة على أنه كثيرا

ما يؤدي الاثر المباشر لبرامج التكيف الهيكلي هذه الى تفاقم الخلل في الدخول داخل الاقتصاد الوطني . وهذا يؤدي الى نشوء حالة شديدة التفجر يقسم فيها انتاج اقتصاد راكد أو منكمش بطريقة متزايدة الاجحاف .

من الواضح أن البلدان المدينة لا يمكنها الخروج من عثرتها بجهودها الفردية . ومن الواضح أيضا أن مؤسسات الاقراض - سواء المصارف التجارية أو وكالات الاقراض متعددة الاطراف - تتقيد - فيما يمكن أن تقدمه من إسهام في الحل - بحتميات متطلباتها التشغيلية ، وفي حالات كثيرة ، بقواعدها ولوائحها الاساسية .

والمطلوب هو أن تقوم حكومات بلدان الفائض الدائنة بتقديم اسهام أكبر كثيرا مما أبدت استعدادها حتى الآن لتقديمه . ولكن المحبط أن نلاحظ أن اجتماعا آخر للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدأ وانفضّ دون أن تبدي تلك البلدان أي استعداد لتقديم الاستجابة التي تقتضيها الحالة .

وحقيقة الامر أنه بينما لا يمكن القول بأن البلدان الدائنة تشعر بالارتياح إزاء الحالة الراهنة ، لانها تعترف بمخاطرها الطويلة الاجل على التجارة العالمية والاستقرار الدولي ، إلا أنها ليست متضايقة الى حد يجعلها مستعدة لبذل جهد ولتحمل المخاطر السياسية التي ينطوي عليها قيامها بنوع التصرف المالي المطلوب .

نحن نرى أن الوقت قد حان كي تأخذ الامم المتحدة زمام المبادرة في تنظيم حوار بناء - يؤدي الى عمل فعال - بين جميع الاطراف المعنية : الدول المدينة ، والمؤسسات المقرضة ، والبلدان الدائنة . ويمكن للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٠ بغرض التركيز على التعاون الاقتصادي الدولي أن تتيح الفرصة لذلك الحوار . ونعتقد أنه ينبغي أن يسفر ذلك الحوار عن اتفاق على إنشاء منظمة دولية للمديونية تمول عن طريق مساهمات الدول الدائنة بغرض شراء حصص كبيرة من الديون الضخمة غير المسددة من المصارف التجارية بخصومات تحددها السوق وتحويل مزايا تلك الخصومات الى البلدان المدينة .

بالاضافة الى هذا ، ينبغي أن يسمح لمؤسسات الاقراض المتعددة الاطراف بإعادة تمويل وإعادة هيكلة قروضها لتقضي على التحويلات الصافية اليها من البلدان ذات المديونيات الكبيرة . وينبغي أن يطلب من البلدان المدينة ، كشرط للحصول على هذا الانعاش أن تنفذ برامج اقتصادية صحيحة تمكّنها من خدمة التزامات ديونها المخفضة وتجميع فائض كاف لاستئناف عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحقيق نصيب أكثر انصافا من ناتج أنظمتها الاقتصادية . وبهذا النوع من الجهد التعاوني ، وباسهام مناسب من جميع الاطراف الثلاثة ، ستنشأ امكانية حقيقية للتوصل الى حل دائم لأزمة المديونية ، وبالتالي اقامة تجارة عالمية واسعة النطاق وبيئة عالمية أصح لاستثمار مفيد تستفيد منه جميع الشعوب .

وإذا كان هناك ، كما قلت ، افتقار الى التوازن في درجة الجدية التي تنظر بها كل من البلدان الدائنة والمدينة الى أزمة المديونية ، فإن هناك مشكلتين أخريين ليس هناك شك فيهما ، ويجب على جميع بلدان العالم ، كبيرها وصغيرها ، المتقدمة

النمو منها والنامية ، أن تتشاطر على نحو متساو قلقا عاجلا بشأنهما . وأولى هاتين المشكلتين هي حماية بيئتنا . إن المخاطر التي يتعرض لها مستقبل الجنس البشري ، بل جميع أنواع الحياة على هذه الكوكب ، باستمرار التلوث ، والتدهور في البيئة الطبيعية الشاملة ، قد أخذت أخيرا تحصل على الاهتمام المركز المكثف الذي كانت دائما تستحقه . وبينما السياسات البيئية الطبيعية الصحيحة هامة لأي جهد يبذل على المستوى الوطني في هذا الشأن ، فليس هناك شك في أن العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي مطلوب أيضا وبشكل عاجل .

والمشاكل البيئية العديدة ذات الطابع العالمي ، التي ليس لدى جميع البلدان القدرة على التصدي ، تتطلب استجابة متعددة الاطراف . فتلوث المياه والهواء ، وتآكل التربة ، والتخلص من الفضلات - وهذا قليل من كثير - تتطلب كلها مستوى عاليا بشكل متزايد من المبادرة الدولية . إلا أن تلك الخطط للعمل الدولي ؛ يجب أن تعترف بأنه فيما يتعلق بالبلدان النامية الفقيرة ، هناك علاقة سببية بين تدهور البيئة والفقر ، وانخفاض مستويات التعليم ، والنقص واضح في الحصول على الطاقة وعلى موارد أخرى صحيحة بيئيا .

إن المؤتمر المقترح عقده عام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو التعاون الدولي . ويجب أن نتنبه وننتهز الفرصة للنظر الى جميع جوانب المشكلة والاعتراف بأن تخفيف المشاكل الاقتصادية في بلدان العالم الاكثر فقرا شرط مسبق ضروري للحفاظ على ممارسات بيئية أصح . وهذا يتضح بشكل خاص فيما يتعلق بأمور مثل اجتثاث الغابات فمن غير العملي الاعتقاد بأن أناسا ليس لديهم أي مصدر آخر من مصادر الطاقة لتدفئة أنفسهم أو لطهي طعامهم سيمتنعون عن قطع الاشجار لاستخدام أخشابها وقودا تحسبا للآثار البيئية الممكنة لتصرفهم هذا في المستقبل البعيد .

وأخيرا ، أنتقل الى مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . إن السيدة مرجريت انستي ، المدير العام لمكتب الامم المتحدة في فيينا

والمسؤولة عن عمل الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، قالت مؤخرا بشأن تهديد المخدرات :

"إنه تهديد يضرب أسس الحضارة ويعرض السلم والأمن في الصميم وبشكل متزايد للخطر" .

ومنذ أيام قليلة وصف الرئيس فرخيليو باركو رئيس كولومبيا وبشكل مثير للمشاعر أمام الجمعية الخطر القاتل الذي يتعرض له بلده نتيجة لهذا الوبال المتزايد الخطر . وما من شك في أن مشكلة المخدرات تكتسب اليوم أبعادا تتجاوز قدرة الدول منفردة على السيطرة عليها . فقد أسفر انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها وتوزيعها عن نمو بعض أبشع المنظمات الاجرامية التي شهدها العالم . وهذه ليست مشكلة تؤثر على بلد أو بلدين . كما أنها ليست قاصرة على مناطق محددة من العالم . فجماعات انتاج المخدرات ، كشكل ممسوخ غريب لشركات عبر وطنية ، تسعى الى عالمية تمويل وانتاج وتوزيع منتجاتها .

وإذا ما نجحت تلك الجماعات ، فإن الحكومات والانظمة القضائية والمؤسسات الوطنية الاخرى ستصبح الواحدة تلو الاخرى في كل بلد رهينة لها في لعبة مروعة للموت والدمار . كما أن المسؤولية لا يمكن أن تلقى على البلدان التي تنتج فيها المخدرات حاليا بشكل غير مشروع . إن هناك مسؤولية أكبر على البلدان التي توفر معظم سوق الاستهلاك ، حيث يوجد كما يبدو طلب متزايد نهم عليها .

ونحن نعترف بالعمل القيّم الذي قامت به لوقت طويل الامم المتحدة في التعريف بخطر هذا الاتجار ، وفي استكشاف الطرق لتشجيع التعاون الدولي في مكافحته . ونعرب عن تقديرنا للحكومات والافراد الذين قدموا تلك الخدمة الممتازة الى لجنة المخدرات التابعة للامم المتحدة ، ووفروا القيادة والارشاد للعمل الهام الذي تضطلع به هيئات مختلفة تابعة للامم المتحدة . ونعترف أيضا بالإطار القانوني المفيد لتعزيز قدرة الحكومات على تناول الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها واستخدامها ، الذي وفرته اتفاقيات مختلفة تابعة للامم المتحدة وآخرها - بطبيعة الحال - اتفاقية الامم

المتحدة المبرمة في فيينا ، في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ والتي وقّعها بالفعل عدد كبير من البلدان ، من بينها بلدي . لكن الحقيقة المؤلمة هي أنه بالرغم من هذه الجهود فإن هذه المشكلة ظلت تنمو باضطراد حتى وصلت الى الابعاد الهائلة المخيفة التي نشهدها اليوم .

وفي عام ١٩٨٦ أدلى أميننا العام بالبيان التالي بشأن السيطرة على المخدرات في بيانه الى الجمعية العامة : "وقد يحتاج الامر الى مزيد من أشكال الجهود التعاونية الدولية . وإنني أتساءل - على سبيل المثال - عما إذا كانت الدول الاعضاء قد نظرت بالشكل المناسب حتى الآن في امكانية توفير قدرة مدعمة للمشاركة العالمية قد تخفف من حاجة الحكومات الى الاعتماد على أشكال أخرى من المراقبة" .

وترى بلادي أن على المنظمة أن تقبل تحدي الأمين العام . ووفقا لهذا سعى رئيس وزرائنا - وحصل على - تأييد عدد من بلدان منطقتنا الكاريبية ، وبلدان أخرى خارجها ، وسنواصل تلمس التأييد لاقتراح محدد سنعرضه على الجمعية العامة في الوقت المناسب في الاسابيع القليلة القادمة لتنفيذ استراتيجية في إطار منظومة الامم المتحدة ترمي الى مساعدة جميع البلدان الاعضاء في جهودها لتحريم استخدام جميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية غير القانونية ومنع توريدها وحظر الاتجار بها في داخل الحدود الوطنية وعبرها . ومن المقترح أن تتضمن هذه الاستراتيجية العناصر الآتية :

أولا ، عملية مركزية لجمع المعلومات تتولى مقارنة وتنسيق المعلومات عن الاتجار بالمخدرات على المستوى العالمي وتركز بصفة خاصة على رصد التدفقات المالية من هذه الأنشطة . ثانيا ، مؤسسة لتدريب العاملين في مكافحة المخدرات في أنشطة التحقيق والمنع كليهما . ثالثا ، القدرة على مساعدة البلدان التي تطلب هذه المساعدة في مجال التعليم الذي يستهدف مراقبة الطلب على العقاقير غير المشروعة . رابعا ، تقديم المعونة التقنية من أجل وضع برامج فعالة لإعادة تأهيل الأفراد الذين يدمنون على المخدرات ، ومن أجل الإبقاء على هذه البرامج . خامسا ، المساعدة في تخطيط وادارة برامج بديلة للدخل ، بغية توفير أشكال بديلة للنشاط الاقتصادي للأفراد الذين يعملون حاليا في الانتاج الأولي للمواد المخدرة والذين يضطرون الى ممارسة هذه الأنشطة لعدم وجود أية سبل أخرى للعيش . سادسا ، ايجاد وحدة متعددة الأطراف والقطاعات تعمل تحت اشراف الأمم المتحدة ، تتكون من أفراد شبه عسكريين مدربين تدريبا خاصا ، يمكن أن يساعدوا البلدان التي تطلب هذه المساعدة وذلك لتعزيز قوات أمن هذه البلدان في الحرب ضد القوات المسلحة تسليحا جيدا والممولة تمويلا كافيا لحماية هذا الاتجار غير المشروع .

إننا نعتقد أن عدم توفر القدرة الدولية على مساعدة البلدان التي قد تحتاج الى مساعدة ، يمكن أن يؤدي الى احتمالين خطيرين . الأول هو أن عددا من هذه البلدان ستجد أن مؤسساتها قد دب فيها الفساد وأن قوات الأمن فيها تتعرض لارتباكات تجعل قيام مجتمع ديمقراطي منظم تحكمه سيادة القانون أمرا غير ممكن . أما الخطر الثاني فهو أن البلدان التي تتعرض للتهديد ستجد نفسها مضطرة الى قبول قدر من التدخل في شؤونها الداخلية من جانب بعض البلدان الأخرى التي تضطر الى طلب المساعدة منها حتى لو تعارض ذلك مع سيادتها ، أو ستجد نفسها عاجزة عن مقاومة هذا التدخل . هذه ليست أخطارا وهمية . هذه بالفعل تهديدات حقيقية تواجه عددا كبيرا من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي .

ولسنا في حاجة بطبيعة الحال الى أن نؤكد أن إنشاء وحدة متعددة الاطراف والقطاعات من شأنه أن يقوم على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل بلد ومن شأن هذه الوحدة أن تكون أداة متاحة للبلدان التي تطلب المساعدة ، وعندما تطلبها فقط . وأن تعمل تماما في إطار الحدود التي تضعها تلك البلدان . ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح بالتأييد من جانب جميع أعضاء الامم المتحدة . ونحن مستعدون ومتلهفون للتشاور الكامل مع الدول الاعضاء حتى نضمن أن الوحدة المقترحة ، وجميع العناصر الاخرى في الاستراتيجية التي أوضحتُها ، ستُلبي المتطلبات التي يرى الاعضاء ضرورة توفرها ، وستُدعم بالموارد المالية اللازمة وستقام في أقرب وقت ممكن . ولذلك نطلب من جميع الدول الاعضاء أن تعمل معنا ومع شركائنا في المجتمع الكاريبي "كاريكوم" لتحقيق توافق آراء يوفر اجابة دولية فعالة على هذا الخطر الداهم على المجتمع الدولي في الوقت الراهن .

وفي الختام ، تؤكد جامايكا من جديد التزامها القوي بالعملية المتعددة الاطراف الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وتتعهد بمواصلة تأييد هذه المنظمة التي نرى أنها تمثل أفضل آمال البشرية في المستقبل .

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعدني سعادة كبيرة أن أقدم لكم بالنيابة عن وفد غانا تهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم بالاجماع . إن انتخابكم لا يعبر فقط عن الاعتراف الدولي بالاسهام القيّم الذي ما فتئ بلدكم نيجيريا يقوم به لتعزيز السلم والامن العالميين ، ولكنه أيضا إشادة بما تقومون به شخصيا في صياغة علاقات دولية ثابتة ولها مصداقيتها . إننا نتطلع الى العمل معكم وفقا لتقاليد بلدينا . أود أيضا أن أهنئ سلفكم المباشر السيد دانتي كابوتو ممثل الارجنتين على قيادته الممتازة للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

لقد تحسن المناخ السياسي الدولي منذ اجتماعنا الاخير ، ولكن الحالة الاقتصادية لم تتحسن في معظم البلدان النامية . وهذا الامر محل الانشغال الكبير

لبلدان مثل بلدي . ففي جنوب الصحراء في افريقيا ، بصفة خاصة ، لا تزال الحالة حرجة على الرغم من سياسات الاصلاح التي تنفذها الحكومات الافريقية والمبادرات التي يتخذها المجتمع الدولي لمساندة جهود الانعاش الافريقية . فالتدابير العاجلة مطلوبة لاحتواء الازمة ولوضع افريقيا على طريق التنمية المستمرة .

يود وفد غانا أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره العميق للمجتمع الدولي على الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم التي قدمها الى افريقيا منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

بيد أن الحقيقة القائمة حتى الآن هي أن افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء ستبقى في حاجة الى أكبر قدر من الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي وبصفة خاصة في تناول مشكلات القيود الخارجية التي قال الامين العام في تقريره عن استعراض منتصف المدة أنها "تظهر باعتبارها أكثر العقبات صعوبة أمام تنمية افريقيا وانتعاشها" . وتتعلق هذه المشكلات بانخفاض عائدات الصادرات والعبء الثقيل لخدمة الدين وعدم توفر الاموال اللازمة .

لقد أسهمت هذه العقبات اسهاما كبيرا في ضعف الاداء الاقتصادي في المنطقة على الرغم من أن الناتج العالمي والتجارة سجلا في ١٩٨٨ قدرا كبيرا من النمو والتوسع . ففي ذلك العام حققت التجارة الدولية زيادة ملحوظة بلغت ٨,٣ في المائة وتحسنت تحسنا ملموسا أسعار السلع الاساسية من غير الوقود . إلا أن فوائد هذا النمو الكبير في التجارة العالمية وفي الناتج العالمي لم يشارك فيها الجميع على حد سواء . فأسعار السلع الاساسية التي تهم افريقيا ، ما عدا المعادن والسكر ، انخفضت أو ظلت ضعيفة . وفقدت غانا على سبيل المثال ١٠٠ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٨٨ من عائداتها من الكاكاو . وبانخفاض الاسعار العالمية للكاكاو دون مستويات العام الماضي ، فإن تقديرات خسارتنا هذا العام ستكون أكبر .

إننا نعتقد أن السبيل الى تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الاساسية وضمان أسعار مجزية وعادلة للمنتج والمستهلك على قدم المساواة هو الاستخدام الفعال للآليات

التي يوفرها البرنامج الموحد للسلع الاساسية ، وإحدى هذه الاليات الصندوق المشترك للسلع الاساسية . ولذلك يرحب وفدي بسريان الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك للسلع الاساسية في وقت مبكر من هذا العام . وينبغي لنا أن نعمل على نحو نشط وبناء حتى يكون الصندوق المشترك مثالا حسنا على التعاون الدولي من أجل التنمية .

إن الاختلالات المالية والتجارية الكبيرة في بعض الاقتصادات الرئيسية أوجدت قيودا كبيرة في النظام التجاري . فالضغوط الحمائية تتزايد كما تتزايد الاجراءات الفردية . ووصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان الصناعية يواجه صعوبات متزايدة . ويجب أن تؤدي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، من بين أمور أخرى ، الى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية حتى تعود التجارة الحرة الى مكانها الصحيح في النظام التجاري الدولي .

منذ سبع سنوات تفجّر القلق ، الذي كان آخذا في الازدياد ، إزاء المديونية الخارجية للبلدان النامية ، فأصبح أزمة . وقد عكف المجتمع الدولي على السعي على نحو غير متيقن لإيجاد حلول لهذه المشكلة ، إدراكا منه لما قد تسببه من اختلال متواصل . واليوم نجدنا أبعد ما نكون عن ايجاد حل . فقد ساءت معدلات خدمة الديون عموما ، وازداد حجم المديونية من بضع بلايين من الدولارات الى ١,٣ تريليون دولار . وبذا يمكن للمرء أن يستنتج على نحو له ما يبرره تماما أن الاستراتيجيات التي انتهجت حتى الآن لم تتسم بالفعالية ، وأن إعادة جدولة الالتزامات غير الموفاة أو تقديم الاموال لدفع الفوائد المتأتية ، اللذين يشكلان السمة الرئيسية لاستراتيجيات ادارة الديون ، لم يؤديا إلا الى تأجيل الالتزامات الحالية وجعل أعباء خدمة الديون أكثر فداحة على مر السنين . ومن سمات نهج "القليل للغاية بعد فوات الأوان" في حل مشكلة المديونية ، خيارات إعادة جدولة الديون التي وافق عليها الدائنون في نادي باريس في مؤتمر قمتهم الذي عقد بتورنتو في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وقد قيل إن اتفاق الرأي في تورنتو يبشر بالتخفيف الكبير من أعباء المديونية بالنسبة للبلدان الاكثر فقرا ، على أساس مشاركة جميع الدائنين في القروض الثنائية الرسمية في العبء بصورة نسبية . إلا أن نادي باريس ما لبث أن أعطى بعد ذلك تعريفا جديدا لخيارات جديدة . ومن الواضح أنه من المرجح ألا يكون للمنافع المتأتية عن التدفق النقدي قصير المدى وقع ذو شأن على أعباء خدمة الديون للبلدان المعنية .

عندما تصبح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، التي أُنشئت لمساعدة البلدان على مواجهة احتياجاتها من الموارد القصيرة والبعيدة المدى ، متلقية صافية للموارد حتى من البلدان النامية المثقلة بالديون في منطقة كافريقيا ، فإن هذا يعد فشلا واضحا للسياسة الدولية . فشتى التسهيلات والبرامج الموضوعة لتعزيز قدرات مؤسسات بريتون وودز على الإقراض - كبرنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي الذي يرمي الى دعم التمويل المشترك بشروط ميسرة والتكيف الهيكلي للصندوق وتسهيلات التكيف الهيكلية المعززة - لم تكن كافية لصد تيار النقل العكسي للموارد . الى هذه

المؤسسات وبخاصة الصندوق . وفضلا عن ذلك ، أدت الجهود الحميدة التي ظلت تبذلها خلال السنوات الاخيرة البلدان المدينة - على الرغم من القيود المالية الشديدة التي تتعرض لها - للوفاء بديونها والتزاماتها الاخرى ، الى ظاهرة خطيرة للغاية ، هي ظاهرة التحويل الصافي لموارد كبيرة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

وهذا أمر يبعث على القلق لأن مصادر تدفق رأس المال الاخرى قد انخفضت . فقد طرأ انخفاض هائل في الاقراض الخاص في حين أصاب مساعدة التنمية الرسمية الركود عند بلوغه تقريبا نصف الهدف الموضوع من جانب الامم المتحدة ألا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وأود أن أشيد هنا إشادة واجبة بالبلدان المتقدمة التي بلغت هذا الهدف أو زادت عليه .

حيال هذه الضغوط ، لم تتمكن معظم البلدان النامية التي تقوم بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي من تحقيق نمو في اقتصاداتها ، بل تعيَّن عليها انقاص استثماراتها بقدر هائل رغم أنها الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتها الانتاجية وخلق فرص العمالة والثروة . كما تأثر أيضا الاستثمار في البنية الاساسية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم .

وفي افريقيا باتت الحالة الاقتصادية والاجتماعية باعثة على القلق الشديد . فلعدة سنوات متتالية ظل مستوى الانتاج الفردي يتناقص ، وظل متوسط مستوى المعيشة يتردى ، وظلت قطاعات كبيرة من السكان عاجزة عن تلبية احتياجاتها الاساسية . إنها منطقة ، حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، خسرت من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري في عام ١٩٨٧ ما قيمته ١٩ بليون من الدولارات ، ونقلت ما يزيد على بليون دولار الى صندوق النقد الدولي وسددت عدة بلايين من الدولارات الى الدائنين . كما أنها منطقة باتت تواجه فجوة في الموارد يقدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والفريق الاستشاري المعني بتدفق الموارد الى افريقيا التابع للأمين العام بما يتراوح بين ١,٥ بليون دولار و ٥ بلايين من الدولارات سنويا .

في الوقت الذي تضطلع فيه الكثير من البلدان النامية بتكيفات هيكلية واصلاحات في سياساتها ، يصعب علينا أن نفهم لماذا تنهار جهودها بسبب الاستجابة غير الكافية من جانب البلدان المتقدمة . بل ويظل من غير المفهوم رفض البلدان الصناعية رفضا قاطعا الدخول في أي حوار يكون من شأنه تحقيق العدالة للبلدان النامية . إن البديل للحوار هو المواجهة . إن العناء الاقتصادي والاجتماعي المفروض على البلدان النامية ، عن طريق سياسة متعمدة تكرس المظالم الاقتصادية الناشئة عن الاستعمار ، يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين ولاستمرارية برامج التكيف بل - في واقع الأمر - لاستمرارية التزامات خدمة الديون ، مع ما سيترتب على ذلك من آثار مريعة على النظام المالي الدولي في مجموعه .

من الواضح أنه لا يمكن السماح بالتهميش الاقتصادي المتزايد لمناطق هامة في هذا العالم المتكافل . ولقد كان ذلك هو السبب الذي دعت من أجله مجموعة الـ ٧٧ الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في سبل ووسائل إعادة تنشيط النمو وخاصة في البلدان النامية . وينبغي للدورة المقرر عقدها في أوائل العام المقبل ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن تدابير السياسة التي ينبغي اتخاذها ضمانا للانعاش الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها . ولا شك في أن نتيجة هذه الدورة الاستثنائية ستوفر مدخلات مفيدة صوب وضع استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية . وينبغي أن نجعل التسعينات عقد أمل وإنعاش من التدهور الاقتصادي والاجتماعي ، وعلاقات اقتصادية دولية منصفة ، ونجعله عقدا تستعيد فيه التنمية زخمها المفقود .

ما من بلد يستطيع أن يعيش بمعزل عن القلق المعرب عنه في جميع أنحاء العالم إزاء التدهور البيئي والخطر اليومي على ظروفنا المناخية الذي لا تعرف آثاره الضارة أية حدود . وقد اعترف الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في كاراكاس هذا العام بأهمية هذه المسألة وأكد على العلاقة الوثيقة بين الفقر والتدهور البيئي . لذلك تؤيد غانا المؤتمر المقترح بشأن البيئة المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

ونود أن نؤكد على أن البلدان المتقدمة تتحمل بمسؤولية أكبر ، ليس فحسب لأنها مسؤولة الى حد كبير عن تدهور البيئة وتلوث الغلاف الجوي ، بل ولأن لديها الموارد والمعرفة الفنية اللازمة لعكس اتجاه الحالة وتشجيع النمو القابل للاستمرار . كذلك فإنها مسؤولة عن وقف السلوك المتعمد من جانب رجال الصناعة فيها والمتمثل في إلقاء النفايات الخطيرة في البلدان النامية . وينبغي في ذلك الصدد أن نعمل على عقد اتفاقية دولية تحدد العقوبات الواجبة بالنسبة لإلقاء النفايات السامة . وفي هذا السياق ، يؤسفنا عميق الأسف أن اتفاقية بازل المؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن مراقبة تحركات المواد الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود لم تلب شواغل الجميع ، إذ لم تمكّن من إيقاف نقل النفايات من العالم الصناعي الى البلدان النامية المتلهفة على الحصول على العملات الصعبة .

كذلك يجب أن نحذر من تفسير قلق البلدان المتقدمة على البيئة بوصفه اشتراطات بيئية لمساعدة التنمية . فهذا القلق ينبغي أن يتحول الى بحث عن تكنولوجيات جديدة أكثر إحكاما تتاح للجميع وتفيد البيئة .

لا تزال العلاقات المحسنة بين الشرق والغرب تعزز احتمالات تحقيق المزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ويصدق هذا بوجه خاص على المحادثات الجارية بين الشرق والغرب في فيينا بشأن تخفيض الأسلحة التقليدية وبالتالي تخفيض خطر الحرب في أوروبا . وفي حين نجد أن المفاوضات محفوفة بالتعقيدات فإن مواقف المفاوضات الصريحة متقاربة للغاية وتكفي لإعطائنا أملا في إمكان التوصل الى معاهدة بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا .

وينبغي للبلدان النامية أن تستفيد من درس محادثات فيينا ، بألا تسترسل في شراء الأسلحة بلا قيود . وفي هذا الصدد ، سيعتمد الكثير على المدى الذي يسهم به الانفراج بين الشرق والغرب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية في جعل ذلك غير ضروري .

إننا نرحب بمقترحات الرئيس بوش بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والاستجابة المشجعة من قبل وزير الخارجية السوفياتي السيد ادوارد شفاردنادزي . وتشاطر غانا المجتمع الدولي القلق بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها وهذا القلق هو السبب الأساسي لتوقيعنا على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي يجرم هذه الأسلحة ، لتأييدنا للإعلان الذي أعتمد في نهاية مؤتمر باريس الذي عقد في أوائل هذا العام . ويحدونا الأمل في أن تساعد البيانات الصادرة عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في التعجيل بمفاوضات جنيف الخاصة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، فإن غانا تشعر بالقلق إزاء معدل التقدم البطئ الذي سجل حتى الآن . وبالرغم من التطورات الايجابية الراهنة في ميدان نزع السلاح ، لا يزال العالم يتعرض للخطر من جراء المخزون الهائل من الترسانات النووية . وندعو الدولتين العظميين وغيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بوعودها بالإزالة الحقيقية للأسلحة النووية من على كوكبنا .

يواصل الزحف العالمي صوب إقرار السلم إظهار نتائج مشجعة في مناطق عدة . ويبدو أن الصراع والمجابهة يفسحان الطريق للحوار السياسي والتفاوض ، وهناك رغبة عارمة في التوفيق المتبادل والمصالحة بالرغم من أن صوت المدافع لم يصمت صمتا تاما .

ومما يبعث على عميق الأسف أن الأمم المتحدة ، التي كانت مساهمة رئيسية في هذا الاتجاه المشجع ، ما زالت تعاني الحرمان من الموارد المالية وخصوصا أن الاصلاحات التي أوصى بها في عام ١٩٨٥ الخبراء الحكوميون رفيعو المستوى قد نفذت بالكامل تقريبا .

ونقول لمنتقدي الأمم المتحدة إن المشكلة لا تكمن في المنظمة ، لكنها قد تكمن في نظرة هؤلاء المنتقدين إلى هذه المنظمة وهي نظرة لحسن الحظ لم تشاطرهم إياها غالبية الدول الأعضاء . ونود أن نكرر نداءنا إلى تلك الدول الأعضاء التي لا تزال تحتجز أنصبتها بأن تقوم بدفع هذه الأنصبة لتتخلص المنظمة من معضلتها المالية . كما نغتنم هذه الفرصة كما نؤيد - من حيث المبدأ - مقترح الأمين العام بإنشاء صندوق احتياطي خاص لعمليات حفظ السلم .

لقد حدا غانا الأمل في أن يستطيع مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا الذي استغرق شهرا وانتهى باخفاق منذ خمسة أسابيع أن يبنى على الأساس المفيد للغاية الذي أُرسي في اندونيسيا في أوائل هذا العام . إلا أننا سعداء بأن ينمو الى علمنا أن هذا المؤتمر سيعقد مرة أخرى في ربيع عام ١٩٩٠ . ونحث كل الأطراف على ممارسة الحد الأقصى من المرونة من أجل خلافاتها القائمة .

وبالنسبة الى الشرق الأوسط تواصل غانا تأييد الدعوة الى عقد مؤتمر سلم دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تحضره كل الأطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، لمعالجة المشاكل المتعلقة بالحقوق الفلسطينية وتوفير حدود آمنة لكل دول المنطقة . إن الشروط المتشددة المعلنة مؤخرا لتنفيذ المقترحات الخاصة بالانتخابات والمقدمة من جانب اسرائيل لم تحسن احتمالات السلم في تلك الأراضي المضطربة . إن تلك الشروط - التي تقضي بعدم إجراء أي انتخابات الى أن تنتهي الانتفاضة ، وبعدم السماح للعرب في القدس الشرقية بالمشاركة في هذه الانتخابات وباستمرار بناء المستوطنات اليهودية وبعدم تنازل اسرائيل عن أي أرض - شروط لا ترمي الى إقرار السلم . وحتى الآن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية وأصدقاؤها العرب بالسعي لاهثين لإقرار السلم ونحن نطلب من اسرائيل الاستجابة لايماءات السلم هذه .

إن جهود السلم التي تبذل حاليا في حالة أفغانستان بحاجة ماسة الى التعزيز . فبعد مرور ثمانية عشر شهرا على توقيع اتفاق جنيف وبعد انسحاب القوات السوفياتية بسبعة أشهر ، لاتزال أفغانستان تعاني من التدخل الخارجي السافر الذي لا مبرر له ، ويجب أن تطالب الجمعية بالوقف الفوري للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان حتى يستطيع الشعب الأفغاني أن يعمل سويا على إعادة تشييد بلده .

إن عملية السلم في حالة ايران والعراق تتطلب أيضا قوة دفع جديدة ونحن نرحب بجولات المحادثات المتعددة تحت رعاية الأمم المتحدة ، بما في ذلك المقترحات باتخاذ تدابير بناء الثقة بين الطرفين . ومع ذلك ، كيما تنجح جهود السلم فإنه يتعين على ايران والعراق أن يظهرا المرونة اللازمة وأن يبتعدا عن المأزق الراهن وذلك بتضييق الهوة بين موقفيهما بشأن العناصر المكونة لوقف إطلاق النار بما فيها - على وجه

الخصوص ـ انسحاب القوات الى الحدود المعترف بها دوليا وعودة الملاحة الى طريق شط العرب المائي على وجه السرعة . كما نطلب من الطرفين أن يسمحا بالبدء في تبادل أسرى الحرب ، كما نص عليه في المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة تجري تطورات هامة في أمريكا الوسطى ، تزيد من امكانية اقرار السلم في تلك المنطقة . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن اتفاقات اسكيبولاس الثاني لا تزال تشكل الاساس الاكثر صلاحية لتحقيق السلم في تلك المنطقة . لذا ، فإننا نؤيد جهود قادة أمريكا الوسطى الخمسة ونحث كل الاطراف على إظهار الارادة السياسية وممارسة ضبط النفس اللازمين لاتاحة الفرصة لنجاح ترتيبات السلم .

إن موجة السلم الدولي الحالية قد غمرت الشاطئ الافريقي أيضا فمعاهدة السلم التي وُقّعت يوم الخميس ٣١ آب/أغسطس بين ليبيا وتشاد والتي تضع حدا لصراعهما الذي دام ستة عشر عاما تبين التطور السعيد للاحداث في القارة .

إننا نرحب بجهود السلم في أنغولا وموزامبيق . وما زلنا نراقب باهتمام بالغ المشاورات الجارية حول الاستفتاء الشعبي المزمع بشأن الصحراء الغربية التي لا يمكن أن يحرم شعبها الى ما لانهاية من تطلعاته المشروعة .

إلا أن الحالة في الجنوب الافريقي لا تزال مصدر قلق عميق . فالقمع الوحشي لاعضاء الحركة الديمقراطية الشعبية ، التي تحتج على الانتخابات المشينة المقصورة على البيض - التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ، والتنكيل بهم لابد أن يجعلا الذين يرون نهاية الفصل العنصري في أعمال السلم الاولية التجميلية التي تقوم بها جنوب افريقيا يتريثون ويعيدون التفكير في الامر فالنظام العنصري بالرغم مما يصدر عنه من اعلانات وما يقوم به من تمهيدات ، لم يظهر أية رغبة في السير في طريق تحقيق العدالة الحقيقية للغالبية السوداء . فلا يزال النظام العنصري يقوم بتمويل المقاومة الوطنية الموزامبيقية ويوجهها لنهب العمال والفلاحين الموزامبيقيين ، كما يواصل مد عصابات اليونيتا بالاسلحة لتقويض جهود السلم في أنغولا . وقد سعى هذا النظام - عن طريق الفش والخداع - الى تزوير الانتخابات الناميبية متجاهلا تجاهلا صارخا لقرار

مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن رأي مجلس الأمن الوارد في قراره الاجماعي ٦٤٠ (١٩٨٩) الصادر في آب/أغسطس قد كشف بجلاء التناقض بين ما تدعيه جنوب أفريقيا وما تفعله حقا . لذا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبقى متيقظا وأن يواصل ضغطه على النظام العنصري .

إن موقفنا المعلن في أحوال كثيرة يقضي - في ضوء الحالة المتردية - بأن ترفع جنوب افريقيا حالة الطوارئ فورا ودون شرط ، وأن تطلق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمحتجزين السياسيين وأن ترفع الحظر عن كل المنظمات السياسية ومناهضي الفصل العنصري ، وأن تشرع في مفاوضات فعلية مع القادة السود الحقيقيين بشأن إنهاء الفصل العنصري ، وأن توقف المجزرة التي أحدثتها منظماتها العميلة في موزامبيق وأنغولا ، وأن توقف العدوان العسكري على الدول المجاورة لها وذلك لإنهاء الفصل العنصري وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . والى أن يتم ذلك يجب فرض جزاءات الزامية شاملة من قبل المجتمع الدولي على النظام العنصري .

وفي الختام ، علينا أن نؤكد أن الهوة المتسعة دوما بين البلدان النامية والمتقدمة النمو لا تزال قضية ملحة في حاجة الى أن يجد المجتمع الدولي لها حلا . وهذا يتطلب نهجا عمليا يعكس تماما روح التكافل والتعاون الدولي التي بزغت في معالجة القضايا السياسية .

وترحب غانا بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الامم المتحدة للاضطلاع بدورها في النهوض بالسلم والتقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة للشعوب في جميع أرجاء العالم . وسيزداد هذا الدور أهمية ونحن على مشارف عقد جديد . إن الامم المتحدة في حاجة ، في السنوات القادمة ، الى تعاون كل الدول الاعضاء في تناولها لمهامها الجسيمة . وغانا حكومة وشعبا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠